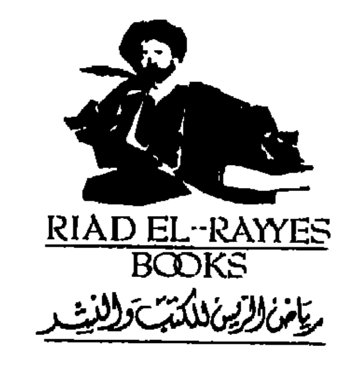
الخليج العربي ورياح التغيير

رياض نجيب الريّس

الخليج العربي ورياح التغيير

دراسة في مستقبل القومية العربيّة والوحدة والديموقراطية



RIAD EL-RAYYES
BOOKS
رياض الريس للكتب والنشر

4, Sloane Street, London SW1X9LA

Contemporary Affairs –1

THE ARABIAN GULF: WINDS OF CHANGE

by

RIAD N. EL RAYYES

First Published in Great Britain in 1987

4 Sloane Street, London SW1X 9LA

ISBN 1 869844 8 15

British Library Cataloguing in Publication Data

El Rayyes, Riad N.

The Arabian Gulf: Winds of Change. (Contemporary Affairs — 1)

1. Persian Gulf States Politics and Government

I. Title II. Series

953'.053 DS247.A138

ISBN 1–869844–481–5

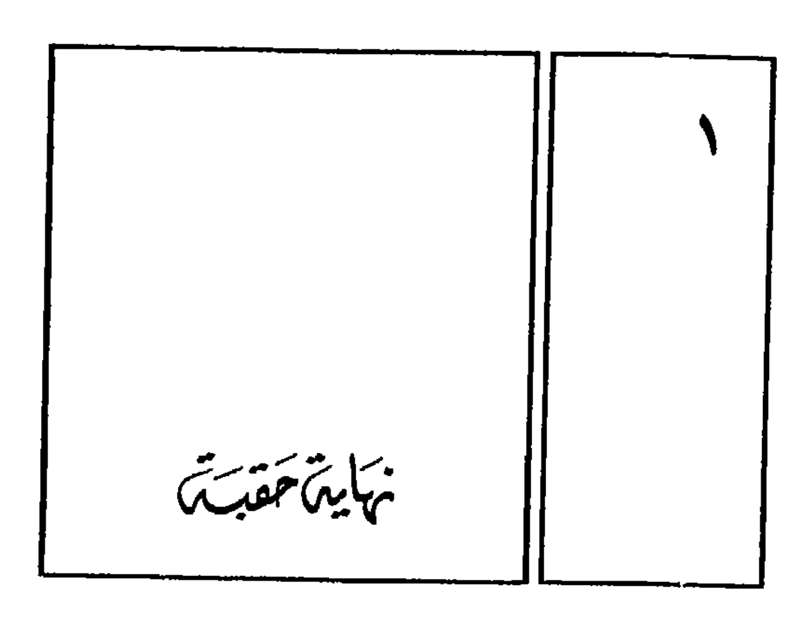
Photosetting by: Riyad El–Rayyes Books Ltd., London

Printed & Bound in Great Britain By: Biddles Ltd., Guildford & King's Lynn

المحتويات

« لا تثق ابدا بالخبراء .
فلو صدقت الاطباء لما بقي انسان متعافٍ ،
ولو آمنت برجال الدين لما كان هناك شيء بريء ،
ولو وثقت بالعسكر لما ظل هناك مَنْ هو آمن . »

لورد سالزبوري
(١٨٣٠ ـ ١٩٠٣)
رئيس وزراء بريطانيا



١
نهاية حقبة

تبدو شبه الجزيرة العربية على الخريطة وكأنها كتلة جغرافية متراصة من الأرض العربية ، متجانسة ومحددة المعالم ، تفصلها عن القارتين الافريقية والآسيوية بحار طويلة وضيقة . ومما يؤكد هذه الصورة ان سكانها عرب يتكلمون لغة واحدة ، ويتخذون الاسلام دينا مشتركا ، ويقاسون المناخ نفسه ، وقد عاشوا على امتداد قرون من الزمن انماطا معيشية متشابهة : اما كبدو رحّل يجوبون الصحراء ويعتمدون على قطعانهم من الابل والغنم والماعز كوسيلة للعيش ، أو كحضر مستقرين على السواحل يقتاتون من مردود الصيد والتجارة ، أو كمزارعين في المناطق الجبلية المتميزة بأراضيها الاكثر خصوبة . ولو كان العالم أكثر انتظاما وعدلا ، لشكل عرب الجزيرة العربية ، دون عناء كبير ، وحدة واحدة ، ولكانت الصورة واضحة .

لكن لا الصورة واضحة ولا معالم الخريطة بهذه الدقة ولا العالم بهذا الانتظام ولا عرب الجزيرة بهذا الطموح . فشبه الجزيرة العربية التي تضم اليوم المملكة العربية السعودية ومعها سبع دول أخرى ، تعاني مجموعة احتقانات وتواجه عدة أخطار ، أهمها حربا اقليمية لا تزال مندلعة دون هوادة منذ أكثر من سبع سنوات بين دولتين من دول المنطقة ، هما العراق وايران . وكأن حربا واحدة لا تكفي حتى لحقت بها في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦ ، حرب أهلية جديدة في دولة أخرى من دولها ، هي اليمن الجنوبي . كل ذلك كان يحدث ، في الوقت الذي تم فيه تفادي اندلاع صدام حدودي جديد (هو الثاني في أقل من أربع سنوات) بين دولتين اخريين من دول المنطقة ، هما قطر والبحرين ، خلال حزيران (يونيو) ١٩٨٦ ، وهو تفادٍ ادى بصعوبة وعناء كبيرين الى تجميد النزاع بدلا من انهائه . الا ان للصورة هذه، وللخريطة تلك، تاريخا يدخلنا الى صلب الاحداث[١].

من المعروف ان الولاءات التقليدية في الجزيرة العربية هي دائما للزعـامات القبلية والدينية . وانها ما تزال أقوى وأعمق في كثير من الاحيان من الولاء لمفهوم الدولة ، أو الوحدة ، أو القومية العربية . وكان هذا يعود الى ان رياح التغيير لم تعصف ببنى المجتمع التقليدية والاقـطاعية في الجزيرة العربية ، بنفس الشكل الذي ساهمت فيه بتغيير وجه باقي انحاء العالم العربي خلال العقود القليلة الماضية ، واثرت في مجرى احداثه الاساسية . اذ لم يكن للخليج العربي ، والى عهد قريب ، أية أهمية تذكر في شؤون العالم العربي السياسية ، أو أي دور كبير داخل المجتمع الدولي . فقبل أن يتحول النفط الى مسألة دولية حيوية ورئيسية ، لم يلعب الخليج العربي طيلة عقود طويلة من الزمن أي دور حقيقي في الشـؤون العـالميـة . وفي ظل الحمـايـة البـريـطانية التي فرضت على منطقة المحيط الهندي ، ومن ضمنها الخليج العربي ، قرابة قرنين من السلام والهدوء النسبي ، عاشت مجموعة المشيخات القائمة هناك حياتها المعتادة من الفقر والنزاعات المحلية التي كانت تشتد أو تخبو بقدر نسبة التحريض البريطاني أو حجم الاحقاد القبلية .

أما مجموعة الافكار والتيارات والعقائد التي كانت مؤهلة لارباك هذا الوضع وازعاجه ، كمبادىء الاستقلال والوحدة والديموقراطية والاشتـراكيـة والمسـاواة ، والتي كانت قد بدأت بالظهور في انحاء مختلفة من العالم العربي والشرق الأوسط عامة قبل الحرب العالمية الثانية وخلالها ، فقد ظلت بعيدة عن هذه المشيخات ونائية الى حد كبير عن عقول وعواطف سكانها .

ولم تبدأ حالة الهيجان الاجتماعي والسياسي التي كانت قد شاعت في أرجـاء مختلفـة من الوطن العـربي بالوصول الى منطقة الخليج والتأثير عليها بصورة جدية الا في الخمسينات من هذا القرن . وكان من أهم العوامل التي ساهمت آنذاك في اثارة حالة الاضطراب في نقاط مختلفـة من العـالم العـربي ، تزايد الثروات الناجمة عن النفط في الخليج ، والاستجابة الجماهيرية للدعوات التي كان يطلقها الزعيم الراحـل جمـال عبـد النـاصر الى الوحدة العربية من مصر ، وذلك

بتشجيع في كل مكان من صدى حركات التحرر الوطني التي كانت تقاتل ضد التبعية والاستعمار الاجنبي في ارجاء آسيا وافريقيا .

وبـدأت جرثومة الوعي السياسي والاجتماعي تتسرب الى مختلف انحاء شبه الجزيرة العربية الواسعة .

غالبا ما يكون التعميم صعبا ، ان لم يكن مستحيلا من الوجهة العمليـة عنـد الحديث عن التاريخ السياسي لساحل شبه الجزيرة العربية ، نظرا للطابع المختلف الذي كانت تتسم به علاقات كل من المناطق التي يتشكل منها هذا الساحل مع بريطانيا التي كانت القوة الدوليـة الاستعمارية الرئيسية في هذا الجزء من الخريطة العربية آنذاك . فمن طرف كانت عدن ، التي لا تتجاوز مساحتها أكثر من ٨٠ ميلا مربعا ، مستعمرة بريطانية مباشرة ، بينما كانت المناطق المحيطة بهـا والتي عرفت منـذ العـام ١٩٦٣ باسم « الجنـوب العربي » ، محميـات تربطها اتفاقيات خاصة مع بريطانيا . وفي تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٧ ، منحت بريطانيا عدن ومعها محمياتها التي كانت تعـرف بـ « اتحاد الجنوب العربي » ، الاستقلال بعد حرب تحرير دموية خاضتها التنظيمات الوطنية المتعددة ضد بعضها البعض من جهة ، وضد بريطانيا وحلفائها من الزعامات التقليدية الموالية لها من جهة أخرى . واسفر هذا الصراع عن قيام الدولة الماركسية الاولى والوحيـدة حتى الآن في العـالم العـربي ، وهي جمهـوريـة اليمن الديموقراطية الشعبية .

اما على الطرف الآخر ، فكانت سلطنة مسقط وعمان ، التي كانت تصنف رسميـا كدولة مستقلة ، الا انهـا كانت مرتبـطة عمليا مع بريطانيا بمعاهدة واحدة تقضي بأن لا تتخلى عن أي جزء من اراضيها لطرف آخر الا بعد الحصول على موافقة لندن بهذا الشأن . وفي آب (اغسطس) ١٩٧٠ ، تمت الاطاحة بسلطان مسقط وعمان ، سعيد بن تيمور ، بعد حكم دام ٣٨ عاما ، نجح خلالها في عزل بلاده تماما عن العالم الخارجي ، فظلت عمان تنتمي الى القرون الوسطى أكثر من انتمائها الى القرن العشرين . ومع اختفاء سعيد بن تيمور عن المسرح وحلول ولده السلطان قابوس بن سعيد مكانه ، أشرعت أبواب

عمان فجأة للعالم الخارجي .

بين تأرجح هاتين الحالتين المختلفتين من العلاقات مع بريطانيا ، كان هناك على صعيد آخر ، الكويت ، التي تمكنت بفضل ثروتها وتطورها السريع من أن تعلن استقلالها في شباط (فبراير) ١٩٦١ . فبموجب ترتيب خاص جرى التوصل اليه وديا مع بريطانيا ، أنهت هذه الاخيرة نظام حمايتها للكويت ، التي اصبحت بالتالي امارة مستقلة ذات سيادة ، تربطها معاهدة دفاعية مع بريطانيا . وكرست الكويت هذا الاستقلال بانضمامها فورا الى جامعة الدول العربية والى هيئة الامم المتحدة .

وسط هذه الحالات القصوى ، كانت هنالك أنماط أخرى من العلاقة مع بريطانيا ذات اشكال معينة ووليدة ظروف تاريخية خاصة ، كتلك التي كانت تربط بين مجموعة من مشيخات الخليج وبين الحكومة البريطانية حددتها انواع مختلفة من المعاهدات والاتفاقيات . وكانت هذه المجموعة تتألف من البحرين ، ومعها ثماني مشيخات عائلية تمتد على طول الساحل هي : قطر وأبوظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين ورأس الخيمة والفجيرة . وكان بعضها يملك موارد نفطية ، في حين كان البعض الآخر يطمح الى مثلها . ولهذه الاسباب فضلت مجموعة الاسر الحاكمة في الخليج ان لا تتحد ، بل تسعى للاستمرار ككيانات « مستقلة » ومنفصلة عن بعضها الآخر ، خوفا من اقتسام الثروة النفطية مع غيرها ان وجدت ، وطموحا بالحصول عليها لوحدها عند ايجادها . وكان هذا الوضع يناسب بريطانيا حيث كانت كل هذه المشيخات تحت حمايتها ، بمعنى ان بريطانيا كانت ملزمة ، قبل النفط بزمن طويل ، وبموجب معاهدات كمعاهدة السلام البحري ، بالدفاع عنها ورعاية علاقاتها الخارجية وشؤونها الامنية . غير أن أيا من تلك المشيخات لم تكن مصنفة رسميا « محمية » ، حيث ان كلا منها كانت تقوم بادارة شؤونها المحلية بحد أدنى من التدخل البريطاني .

وفي ١٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ ، انهت بريطانيا كل هذه الترتيبات بينها وبين مشيخات الخليج العربي ، عندما اعلن هارولد

ويلسون ، رئيس الحكومة البريطانية آنذاك ، أمام مجلس العموم أن بلاده تنوي الانسحاب من الخليج في نهاية عام ١٩٧١ . امام هذا الوضع الناشيء وهذه السياسة البريطانية الجديدة والتي عرفت بـ « الانسحاب شرق السويس » ، برزت ثلاثة احتمالات لاعادة تنظيم الخليج العربي ورسم خريطته السياسية :

الاول : اقامة اتحاد فيديرالي بين المشيخات التسع المعنية مباشرة بقرار الانسحاب البريطاني وهي : البحرين وقطر وابوظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين ورأس الخيمة والفجيرة ـ كبيرها وصغيرها ، الغنية منها والفقيرة ـ على أن يكون هذا الاتحاد الفيديرالي قادرا على الوقوف في وجه أي مطامع توسعية قد تكون موجودة لدى الدول المجاورة في المنطقة . وتحديدا كان الخوف الواقعي من مطامع ايران ، والخوف الوهمي من مطامع الاتحاد السوفياتي .

الثاني : ان تعلن كل من البحرين (المشيخة الأكبر من حيث عدد السكان) وقطر وابوظبي (المشيخات الاكثر ثراء من حيث الدخل النفطي) استقلالها ، بعد ان توقع معاهدات دفاعية مع دول صديقة كبريطانيا والولايات المتحدة ، تتكفل بالحفاظ على أمنها في وجه الاطماع الخارجية . على أن توجد صيغة اتحادية ما للمشيخات الاخرى الصغيرة والفقيرة مستقبلا .

الثالث : ان تملأ ايران الفراغ الذي سيخلفه الانسحاب البريطاني ، اما عن طريق حماية ايرانية لبعض المشيخات كدبي ، أو احتلال ايراني مباشر للبعض الآخر كالبحرين ، مما

يفتح الطريق امام تحقيق حلم ايران القديم
بتحويل الخليج العربي الى « خليج فارسي » ،
بالفعل هذه المرة لا بالقول فحسب .

وكان من المنطقي ان تنصب الجهود كلها في البداية على تحقيق الاحتمال الاول . وكان من الواضح ايضا لاكثر العارفين بأوضاع المنطقة بأن مهمة تشكيل اتحاد فيديرالي بين المشيخات المعنية لن تكون سهلة . الا ان الجميع كان على اقتناع ، ولو بصورة عفوية ، بأن ذلك هو البديل الذي لا بد منه ، وبالتالي لا بد من اختباره . ولما كانت البحرين الطرف الاكثر قلقا تجاه الدعاوى والطموحات الايرانية الاقليمية ، فقد ألحت وأصرت بأن تكون الخطوة الاساسية في الطريق الى الاتحاد المرجو ، ان تقف كافة الاطراف الخليجية الاخرى الى جانبها وبوضوح في رفض الادعاءات الايرانية . وبقدر ما كانت البحرين تشعر بأن وقوف مجموعة المشيخات الخليجية معها كان يوفر لها بعض الحماية ، فقد كانت هذه المشيخات تخشى الى حد بالغ ان يؤدي هكذا موقف الى اثارة استياء ايران الجارة القوية على الجانب الآخر من الخليج . وكان ذلك ينطبق بشكل خاص على دبي التي كان الايرانيون يشكلون العنصر الغالب بين سكانها .

وما ان حل مطلع العام ١٩٧٠ ، حتى بدا واضحا ان كل المقترحات الداعية الى اقامة اتحاد فيديرالي خليجي بين المشيخات التسع قد وصلت الى طريق مسدود ، الى أن صرف النظر عنها نهائيا . غير ان الوضع لم يستمر كذلك طويلا ، اذ سرعان ما أدت مجموعة متغيرات سياسية داخل الخليج وخارجه الى تحويل الاحداث بشكل حاسم نحو الاحتمال الثاني . واسفر هذا الاحتمال عن ارساء أسس قيام ثلاثة كيانات خليجية مستقلة وذات سيادة معترف بها من قبل دول العالم ، وهي : البحرين وقطر ودولة الامارات العربية المتحدة بمشيخاتها السبعة .

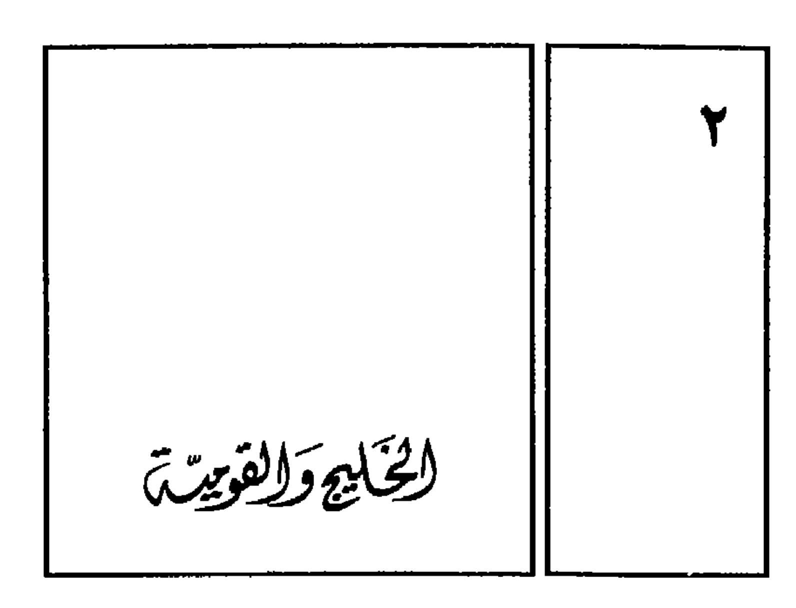
وكانت أهم المتغيرات التي ساهمت بالتوصل الى هذه الصيغ « الاستقلالية » ، تخلي ايران عمليا ، في نيسان (ابريل) ١٩٧٠ ، عن مطالبتها بالبحرين ، وذلك بقبولها ما توصل اليه المبعوث الخاص

للامين العام للأمم المتحدة (يوثانت في حينه) الذي أرسل الى البحرين في مهمة لتقصي الحقائق عن وضع البحرين ورغبة شعبها في الحفاظ على عروبته . وأعلن المبعوث الخاص الايطالي وينسبير جيو شاردي ان البحرين هي قطر عربي وان غالبية سكانه لا يرغبون بالتخلي عن هويتهم العربية . وبعد ذلك بشهرين سقطت حكومة هارولد ويلسون العمالية في الانتخابات النيابية العامة التي جرت في بريطانيا ذلك العام . ومع عودة حزب المحافظين الى الحكم ، ظهر من جديد احتمال ان تقوم بريطانيا باعادة النظر على الاقل في انسحابها من الخليج قبل نهاية العام ١٩٧١ .

الا ان القرار البريطاني بالانسحاب ظل على حاله على الرغم من تغيير الحكومة ، لكنه وفّر لمنطقة الخليج فسحة التقاط انفاس شكلت بحد ذاتها وقتا كافيا من اجل البحث في بنية فيديرالية جديدة أسفرت عن قيام دولة الامارات العربية المتحدة التي ضمت كلا من ابوظبي ودبي والشارقة وعجمان وام القيوين والفجيرة ، والتي انضمت اليها بعد عدة أشهر رأس الخيمة .

في الوقت نفسه تمكنت قطر والبحرين من الانتقال الى مرحلة الاستقلال بصورة سلمية في العام ١٩٧١ . كما وفرت هذه الفسحة ظهور الدولة الحديثة في سلطنة عمان في الفترة نفسها .

وهكذا بدا من الواضح ان الخريطة السياسية لشبه الجزيرة العربية قد رسمت باحكام ودقة ، وبشكل يتعذر تعديله أو الغاؤه على الاقل لفترة طويلة من الزمن .


٢
الخليج والقومية

اذا كانت القـومية العربية قد وصلت اليوم الى طريق مسدود في الخليج العربي ، فانها بالأمس كانت سباقة الى فتح كل الطرق ، بعد ان وصل مفهوم القومية الى الخليج متأخراً عن باقي العالم العربي . فالمشاعر القومية كان قد بدأت بالتنامي في البحرين في وقت أبكر منه في مشيخات الخليج الأخرى . وكان هذا يعود بصورة رئيسية الى كون البحـرين بدأت بانتاج النفط في العام ١٩٣٤ ، بينما لم يبدأ انتاج النفط في سائر المناطق الخليجية الأخرى (باستثناء المملكة العربية السعودية والكويت) حتى الستينات . وقد أدى انتاج النفط الى نمط مختلف تماما من الاقتصاد والمعيشة من حيث انه فتح سبل الاتصال والتعارف ، وشجع على نمو طبقة مثقفة ومدربة ، عملت على تشكيل نواد وجمعيات ، واصدار صحف ومطبوعات ، في حين لم يكن لباقي الخليج أي من هذه الميزات .

ونتيجـة لانتشار التعليم وما رافق ذلك من تطورات ذات علاقة بالنفـط ، تكـونت في البحـرين « انتليجنسيـا » صغيرة لكن نشطة وفعالة . أما الطبقة العاملة ، فبالرغم من كونها صغيرة ، بدورها ، نسبيا ، إلا أنها كانت ذا وعي سياسي متقدم . وعلى الرغم من ذلك فقد قامت بدور مبكـر في الحـركة الوطنية يعود الى العام ١٩٤٧ ، حين أعلنت الاحـزاب الاضراب وهـاجمت مؤسسات شركة نفط البحرين (بابكـو) ، التي كانت امـيركية الملكية ، احتجاجا منها على الدعم الامـيركي لاسرائيل ضد العرب . واثر اقامة دولة اسرائيل في العام ١٩٤٨ ، دفعت المشاعر القومية المتأججة بالبحرينيين الى المشاركة في تظاهـرات كبيرة احتجاجا على قرار تقسيم فلسطين ، وعجز الحكام العرب عن حماية الاراضي المقدسة .[٢]

وأعـطت مبـادىء القـوميـة العربية ، بطموحاتها الكبيرة ، دفعا

جديدا للمعارضة ضد الوجود البريطاني في البحرين ، وللدعوة الى اقامة علاقات أوثق مع الأقطار العربية الاخرى . كما نشأ عن ذلك تطلع حماسي الى الوحدة العربية باعتبارها الهدف النهائي للنضال الشعبي . ومما ادى الى تفاقم حدة هذه المشاعر كان مطالبة ايران بالبحرين نفسها ، وهي المطالبة التي كانت بحد ذاتها أحد الأسباب الرئيسية لظهور الحركة القومية وانتشارها في البحرين . ومما لا شك فيه ان المطالبة الايرانية بالبحرين التي شكلت تهديدا مستمرا لهوية سكان البحرين العربية ، دفعتهم الى تبني مفاهيم القومية العربية والمناداة بالوحدة العربية ؛ بقدر ما زودتهم بوسيلة للتعبير عن اصرارهم على عروبتهم في مواجهة خطر الاحتلال الايراني .

وقد أدرك البحرينيون نتيجة لذلك، وخاصة في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، أن الاقتصاد النفطي واجراءات الرفاه الاجتماعي التي اتخذتها الحكومة آنذاك هي تطورات تقدمية ، ولكنها محدودة . لذلك اهتموا ايضا بالمطالبة بأن يكون لهم رأي في أي قرار يتعلق بمستقبلهم السياسي . فكان لا بد لهذه المطالب من أن تصطدم بتصميم البريطانيين على الاحتفاظ بسيطرتهم على البلاد . وفي العام ١٩٥٣ نشب اضطراب بين السنة والشيعة اللتين يتوزع بينهما شعب البحرين ، فبدا لفترة من الزمن كما لو أن الصراعات العمالية مهددة بالتحلل والتحول الى صدامات طائفية . لكن قادة الطائفتين سارعوا آنذاك الى عقد اجتماع في قرية سنابس ، أسفر عن تشكيل لجنة مشتركة دعت للوحدة الوطنية تحت شعار « لا سنة ولا شيعة في البحرين بعد اليوم » .

وفي اذار (مارس) ١٩٥٦ شهد الوضع العربي تغيرات هامة . فقد أدى قيام العاهل الاردني الملك الحسين بن طلال بطرد الجنرال البريطاني غلوب باشا ، الذي كان يتولى حتى ذلك الوقت قيادة الجيش الاردني ، الى وصول الكثير من البحرينيين الى قناعة مفادها أن خطوة مشابهة في البحرين سوف تكون في محلها ، وبالتحديد طرد السير تشارلز بيلغرايف ، المستشار البريطاني لدى حكومة البحرين . وفي هذه الاثناء ، قام سلوين لويد ، وزير الخارجية

البريطاني ، بزيارة قصيرة الى البحرين ، فشكلت هذه الزيارة مناسبة لثورة جماهيرية عارمة نزل خلالها الى شوارع المنامة والمحرق عشرات الالوف من المتظاهرين هاتفين « سلوين ، عد الى بلادك » . وعندما عمدت الشرطة الى التصدي للمتظاهرين بالقوة استثار ذلك اضرابا شعبيا عاما دخلت على أثره قيادة « لجنة الوحدة الوطنية » في مفاوضات مع الحكومة ساد بعدها هدوء نسبي في البلاد دام بضعة أشهر . غير أن سكان البحرين رفضوا قبول هذه الهدنة ، فاندلعت في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ تظاهرات جماهيرية ضخمة أخرى احتجاجا على الغزو البريطاني ـ الفرنسي ـ الاسرائيلي المشترك للسويس في مصر . وفي هذه المرة ، تصدت الحكومة بعنف ، فألقت القبض على قادة « لجنة الوحدة الوطنية » وحاكمتهم ، ونفت خمسة منهم الى جزيرة « سانت هيلينا » البريطانية .

واندلعت موجة الاحتجاجات من جديد في العام ١٩٦٢ ، عندما أضرب معلمو المدارس الثانوية واعتقلوا . وفي العام ١٩٦٣ شاركت النساء في المعارضة العلنية لأول مرة ، عندما تظاهرن تأييدا لاتفاقية الوحدة الثلاثية بين مصروسوريا والعراق ، وهي الاتفاقية التي انتهت الى الفشل فيما بعد .

وفي اذار (مارس) ١٩٦٥ ، توقف كل شيء في البحرين بفعل اضراب قام به عدد من عمال شركة النفط البحرينية (بابكو) احتجاجا على طرد الشركة عدة مئات من عمال النفط . وسرعان ما تطور هذا الاضراب ليصبح اضرابا عاما يدعمه الطلبة في المدارس الثانوية . وفي هذه الاثناء رفعت « جبهة القوى التقدمية » ، التي كانت تضم الشيوعيين والبعثيين ، مطالب تتخطى تلك التي رفعت في الاضرابات بين عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٦ وتضمنت : الغاء كافة قرارات الفصل والاعتراف بحق تشكيل نقابات ، والسماح بعقد اجتماعات سياسية ، والغاء حالة الطوارىء التي كانت قد فرضت منذ العام ١٩٥٦ ، واطلاق سراح كافة السجناء السياسيين ، وطرد كافة الموظفين البريطانيين والاجانب . لكن الحكومة البحرينية لم تستجب لأي من هذه المطالب .

أثناء سنوات هذه الاحداث في البحرين ، لم تكن مشيخات الخليج الاخرى قد مرت في تجربة تطور قومي شبيهة بالتجربة البحرينية . فقد كانت تجربة النفط والتعليم هذه أقصر مدة وأضعف تأثيرا . ولم يكن عدد سكان أي من هذه المشيخات يصل حتى الى نصف عدد سكان البحرين . وقد كان البلد الوحيد الذي يملك روابط تاريخية وتجارية مع العالم الخارجي ، تشبه حتى ولو عن بعد روابط البحرين ، هو دبي : ومع ذلك كانت الدولة الاولى التي طورت النفط بعد البحرين هي قطر ، التي ارتفع انتاجها بسرعة ليفوق انتاج البحرين . وفي نيسان (ابريل) ١٩٦٣ ، نشبت انتفاضة شعبية في قطر ، عندما اطلق ابن أخ للحاكم ، هو عبد الرحمن بن محمد بن علي آل ثاني ، النار على جماعة من القطريين سدت الطريق على سيارته وهي تحتفل باعلان اتفاقية الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق . وقد تشكلت على أثر هذه الأحداث في الدوحة جبهة وحدة وطنية ، طالبت بفرض قيود على سلطة آل ثاني ، ووضع ميزانية للدولة ، واقامة مجلس تمثيلي . وكانت قوة الجبهة على اشدها في بلدة الخور على الطرف الشمالي لشبه الجزيرة القطرية ، فأعرب بعض أفراد العائلة الحاكمة الاكثر ميلا للتصدي للجماهير عن رغبتهم بقصف هذه البلدة ، لكن الحكومة آثرت اتباع سياسة أكثر حذرا . الا انه في النهاية لم يتحقق أي من مطالب الجبهة ، واستمر حكم آل ثاني .[٣]

وكانت العلاقة قد وصلت في الخليج ، بمفهوم القومية العربية الاوسع الى نقطة النضج في العام ١٩٥٦ بعد غزو بريطانيا وفرنسا واسرائيل للسويس، عندما لمّحت المملكة العربية السعودية والكويت بفرض نوع من الحظر النفطي على بريطانيا وفرنسا ردا على عدوانهما على مصر . لكن هذا الفعل ظل في حدود التلميح . ومهما كان هذا الحادث واهناً ، الا انه كان أول موقف سياسي معلن تتخذه حكومتان خليجيتان نصرة لقضية عربية ، بعدما أدرك شعب الخليج ككل ، طبيعة العدوان الذي وقع على بلد عربي آخر من جانب قوتين استعماريتين بالتعاون مع اسرائيل . وسرعان ما أصبح نضال باقي

العـرب من أجـل الاستقلال والتحرر من السيطرة الاجنبية ، مثار اهتمام غالبية المتعلمين في الخليج .

لقد ظلت الطبقة المثقفة في الخليج ـ ولفترة طويلة ـ مشدودة على الدوام الى المشاعر القومية في سوريا ولبنان وفلسطين ومصر ، وتأثرت الى حد كبير بـ « المدرسة السورية » التي مثلها حزب البعث وحركة القوميين العرب ، والتي نادت بوحدة الاقطار العربية . وقد أيقظ حزب البعث وحـركـة القـوميين العرب الحماسة في النخبة الراديكالية في الخليـج بنقاشات لا نهاية لها حول الوحدة والقومية عندما اتحدت مصر وسوريا في العام ١٩٥٨ لتشكلا الجمهورية العربية المتحدة . كمـا ألهم الرئيس جمـال عبـد النـاصر كرمز للنضال العربي ضد الاستعمار ، جيلا كاملا من عرب الخليج طيلة أكثر من عشر سنوات ، بضرورة محـاربـة بريطانيا التي كانت لا تزال تفرض حمايتها على الخليج من خلال تواجد عسكري مباشر لقواتها على أراضيه وفي مياهه وأجوائه .

وارتفعت شعبيـة الرئيس عبد الناصر بسرعة في الكويت وأصبح عزيزا على قلوب أهلها ، عندما وقف بعد استقلالهم في العام ١٩٦١ ضد مطالبة عبد الكريم قاسم بضم الكويت على أساس أنها جزء من العراق ، ولا سيما عندما وافق على ارسال قوات تابعة للجامعة العربية لتحل محل القوات البريطانية التي أرسلت في وقت سابق الى الكويت بنـاء على طلب من حكـومتهـا بمـوجب اتفاقية الدفاع المشترك مع بريطانيا . ولم يكن موقف الرئيس عبد الناصر هذا متأثرا بخشيته من ضياع استقلال الكويت ، بل بسبب معارضته لطموحات عبد الكريم قاسم بأن يصبح قائدا للعالم العربي ، وذلك إبان « الحرب العربية الباردة » في الستينات . فلا الايمان باستقلال الكويت ولا الخوف من التوسع العراقي كان امرا يشغل بال عبد الناصر .

ومنذ ذلك الحين أخذ جمال عبد الناصر يشجع الكويت على لعب دور قيادي في الشؤون العربية ، وعلى أن تصبح « الوسيط المؤتمن » في خلافات العالم العربي . وقد أدى ذلك الى تأمين مكانة للكويت على خريطة السياسة العربية طوال أكثر من عقدين من الزمن . وهنا أيضا

لم تكن سياسة جمال عبد الناصر تقوم على ايمانه أو اعجابه بالديبلوماسية الكويتية قدر ما كانت تقوم على رغبته في وضع دولة نفطية أخرى مقابل المملكة العربية السعودية ، التي كانت قد تحولت في هذه الاثناء الى الخصم الرئيسي للسياسة المصرية في العالم العربي . وقد أدت السياسة الناصرية هذه الى تحييد سلاح النفط في الحرب العربية الباردة .

وبينما كانت حركة القوميين العرب تنافس حزب البعث على ادعاء امتلاك التفسير الصحيح والسياسات الحقيقية المجسدة لمُثُل القومية العربية كافة ، كانت هذه الحركة ناشطة بقوة في الكويت الى أن أصبح القوميون العرب هناك المنظمة السياسية الوحيدة المتماسكة على مستوى الخليج كله . وقد تمتع القوميون العرب بتمثيل في البرلمان الكويتي ، كما كان لهم صوتهم في الصحافة وفي أوساط نخبة البلاد ، يحميهم في ذلك دستور ليبرالي اعتمدته الكويت عند استقلالها . ولم يخف التعاطف الكويتي مع جمال عبد الناصر حتى خلال الحرب الجمهورية ـ الملكية في اليمن بين عامي ١٩٦١ و ١٩٦٧ ، عندما كانت مصر تقاتل من أجل اقامة نظام جمهوري ضد ملكية تدعمها وتمولها المملكة العربية السعودية بقيادة الملك فيصل . وقد أعلن القوميون العرب في الكويت ، وكذلك الطبقات المتعلمة والنخبة في الخليج عموما ، تأييدهم للجمهورية ، كما عبروا عن دعمهم للرئيس عبد الناصر في الصراع على اليمن الجنوبي عندما تنازع على أرضها القوميون المؤيدون للناصرية والمعادون لها . ولكنهم على الرغم من ذلك اجبروا البريطانيين على التخلي عن محميتهم واعلان استقلال اليمن الجنوبي في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٧ .

غير ان انهيار الوحدة المصرية ـ السورية في أيلول (سبتمبر) ١٩٦١ جاء ليحطم عمليا، بالنسبة لجماهير الخليج وكذلك بالنسبة لنخبته المتعلمة (التي كانت لا تزال قليلة العدد في اواخر الخمسينات)، فكرة حتمية الوحدة العربية ونبل اهداف القومية العربية ومناعتها، وليؤدي في الوقت نفسه الى ضمور الهالات التي كانت تجلل الكثيرين من السياسيين والمفكرين والكتاب السوريين

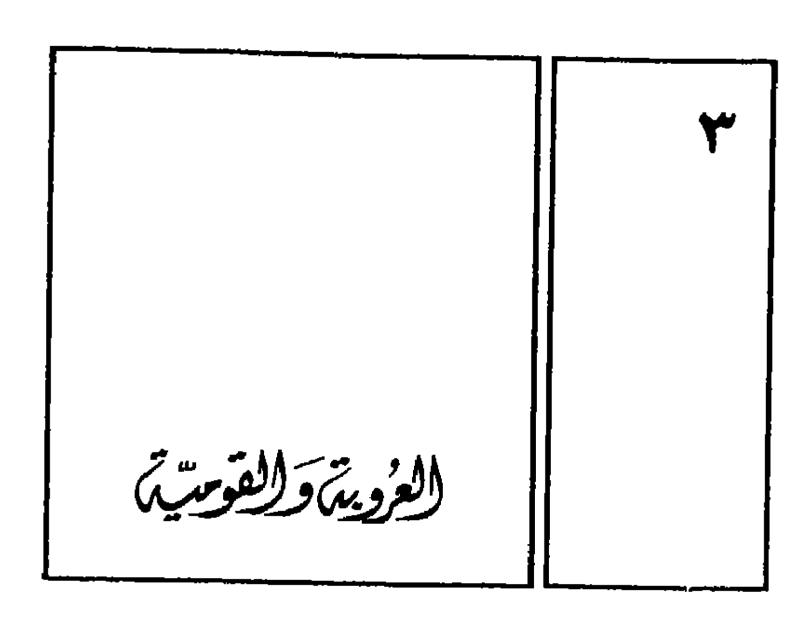
والمصريين واللبنانيين والفلسطينيين، الذين نادوا لاجيال بمُثُل الوحدة العربية والقومية العربية. لكن أثر الصدمة كان ايجابيا الى حد ما، لان أهل الخليج أدركوا للمرة الاولى انه اذا كان التباين بين سوريا ومصر قد سبب فشل وحدتهما، فان تجانس خلفيتهم وتراثهم قد يمنح مستقبلا الوحدة الخليجية فرصة أفضل وأكثر متانة. الى ان حلت بالعالم العربي في حزيران (يونيو) ١٩٦٧ النكسة الناجمة عن نجاح اسرائيل بالحاق هزيمة ساحقة بكل من مصر وسوريا والاردن، فانتحبت الجموع في الكويت والبحرين علنا في الشوارع عندما عرض جمال عبد الناصر استقالته، وبدا واضحا ان الرابطة العاطفية مع القومية العربية ما تزال أقوى من أي وقت مضى.

وقد شهد عام الهزيمة العربية كذلك ظهور حركة المقاومة الوطنية الفلسطينية المستقلة ضد اسرائيل بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية. وكان قد سبق للفلسطينيين ان لعبوا دورا هاما في التبشير بالقومية العربية في الخليج. فبعد هجرة العام ١٩٤٨، ذهب كثير من الفلسطينيين الى الكويت والمملكة العربية السعودية وقطر وأبو ظبي ودبي، واستطاعوا اقامة جاليات كبيرة هناك، حيث عملوا كمعلمين ومربين ومدراء وموظفين. وقد نجح هؤلاء في جعل القضية الفلسطينية عنصرا رئيسيا في التفكير القومي العربي وأبقوها حية تشغل أذهان الناس. فاصبح تحرير فلسطين الهدف النهائي للعرب جميعا، واعتبر الكثيرون ان الوحدة العربية هي الطريقة الوحيدة لتحقيق هذا الهدف. وفي الخليج تمكن الفلسطينيون المنفيون من جعل الخليجيين يدركون أن هناك نضالا أوسع مدى وأكثر أهمية من نضالهم هم للتخلص من البريطانيين، ـ ألا وهو تحرير فلسطين، وساحة سياسية أوسع من دولهم الصغيرة، ـ ألا وهي الوحدة العربية الاشمل.

ودفع هذا الوعي المتنامي بصورة رئيسية حكومتا الكويت والسعودية وقطر وأبو ظبي الى تقديم مساعدات مالية الى مصر وسوريا والاردن بعد حرب ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣. وفي الوقت ذاته كانت الحكومات الخليجية هذه بالطبع تبتاع بالمقابل استقرار أنظمتها في وجه جيشان العواطف القومية نتيجة للهزيمة العربية.

عند ذلك المنعطف كان الرئيس عبد الناصر قد توفي في العام ١٩٧٠، بعد أن قدم لمجموعات المعارضين للانظمة الخليجية ملاذا في القاهرة طيلة سنوات عديدة، ووضع اذاعاته وخاصة اذاعة «صوت العرب» الشهيرة تحت تصرف المعارضة الخليجية لتبث منها برامج خاصة الى أقطار الخليج، تطالب بإسقاط الانظمة فيها.

لكن رياح التغيير، التي أتت الى الدول الخليجية بالاستقلال والثراء، مكنت هذه الانظمة من اجتذاب أشهر الاسماء في الحركات والاحزاب القومية العربية أيام ما قبل الاستقلال والثروة، الى صفوفها، فعينتهم وزراء ووكلاء وسفراء ومدراء. وحينئذ لم تعد القومية العربية هي الموجة الرائجة، كما كانت عليه طيلة عقد أو يزيد من الزمن.


٣
العروبة والقومية

اذا كانت خريطة شبه الجزيرة العربية لا توحي بوحدة ما، الا انها لا بد وان توحي بأن العرب أمة واحدة من خلال شيء اسمه العروبة. فالعروبة ليست بالشيء الجديد أو المرتبط بمفاهيم سياسية محددة بالنسبة للعرب. بل على العكس، فقد كانت العروبة موجودة على الدوام عبر العصور كشعور عاطفي عام، حتى من قبل ان يصاغ تعبير «القومية» أو يستخدم سياسيا.

وقد عبرت العروبة عن نفسها عبر التاريخ بأشكال عدة: ثقافيا ولغويا وشعريا ودينيا وعاطفيا، بل وحتى قبليا. ولا تزال الاشكال التي يتخذها الشعور العروبي في حياة العرب متعددة الى ما لانهاية. ومع ذلك، فانه ينبغي التمييز ما بين هذه الاشكال العامة من جهة، وبين مفهوم «القومية» المحدد الذي تبناه العرب في اواخر القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين، والذي كان ناجما بالدرجة الاولى عن التأثر الايجابي المباشر بانماط التفكير الاوروبي التي كانت سائدة حينذاك. وقد تعمق الاحساس بالقومية في عقول العرب في ظل الحكم العثماني، ثم تعزز بشكل واضح خلال الاستعمارين البريطاني والفرنسي. وفي حين ظلت العروبة نوعا من الهوية العاطفية الجامعة بشكل عام، تحولت القومية العربية الى ايديولوجيا محددة ذات عناصر مختلفة ومتنوعة تحددها اساسا طموحات سياسية واقتصادية واجتماعية واستراتيجية. لذلك اصبحت القومية قوة دافعة، باتت تهدد بهزّ العلاقات الداخلية الهادئة والمستقرة تقليديا ضمن الاسلام (وهي علاقات يسلم بها غالبية العرب). وذلك لان القومية نادت بفصل الدين عن الدولة، الامر الذي يعد مرفوضا من حيث المبدأ في الاسلام الذي يقوم اساسا على مفهوم انه دين ودولة معا. اضف الى ذلك ان القومية تحولت الى مصدر تهديد في مناطق نفوذ القوى الاستعمارية

الغربية ومصالحها في ارجاء عديدة من العالم العربي. وبذلك اصبحت القومية العربية دافعا جديدا للعروبة معبرة عن نفسها كحركة حيوية في الكثير من النضالات السياسية، بل انها اصبحت شرطا لازما لا غنى عنه كحاجة عصرية ماسة لحقبة عربية جديدة.[٤]

ما هو، اذن، محتوى القومية العربية؟

أية مُثُل وتقاليد مشتركة، بل أي تاريخ مشترك، وأية ثقافة وتراث وأساطير مشتركة، هي التي تربط ما بين أقطار وأنحاء العالم العربي؟

وهل هذه الاقطار والانحاء تشكل اطلاقا ما يمكن اعتباره أمة واحدة، أم أن الروابط المشتركة التي تشدّ هؤلاء العرب الى بعضهم (والتي تتخطى الحدود السياسية والجغرافية الراهنة) اقتصرت على اللغة وعلى مفاهيم دينية ـ اسلامية بدلا من أن تقوم على فكرة الدولة القومية الواحدة والجامعة؟

ثم ألم تكن كل دولة من هذه الدول العربية مؤلفة في الواقع من دولتين أو أكثر، بسبب تعدد الانقسامات والفروقات الدينية والطائفية والقبلية، حيث لا تشارك في الحياة السياسية العامة سوى أقلية صغيرة جدا، بينما الغالبية العظمى من مواطنيها في منأى عن مثل هذه المشاركة، ولا تأبه بشيء لما يجري داخل أروقة السلطة وردهاتها في المدينة العاصمة؟

لقد صورت القومية العربية تقليديا على أنها «مصدر طاقة ضخم كثيرا ما يكون غير قابل للضبط». وفي معظم الاحيان لم تكن القومية العربية مصاغة أو مؤطرة بوضوح، لا في شعارات ايديولوجية، ولا في برامج اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية مجسدة أو محددة. ومع ذلك، فقد كانت القومية العربية، وما زالت حتى الان، خزانا عاطفيا هائلا يظل من الممكن الاستفادة من طاقاته واستخدامه تبعا لنوعية القيادة التي تنجح في الاستحواذ على مخزون مشاعره.

والواقع أن شكوكا عدة أثيرت حول ما اذا كان من الممكن تعريف القومية العربية على انها حركة قومية بالمعنى السياسي والايديولوجي المعتمد في الغرب، وحول ما اذا كان من المستطاع تسمية العاطفة

العارمة التي تكمن خلف هذه الحركة في المجتمع العربي بانها «قومية» فعلا.

فالدولة، بمفهومها الاوروبي الغربي، هي نتاج تطور تاريخي وحصيلة شروط وافكار لم يسبق وأن وجدت في العالم العربي اطلاقا. وتستمد الدول الديموقراطية الاوروبية والغربية مشروعيتها، من احترام مشترك يقره الجميع للحريات الفردية والاجتماعية وللقيم الديموقراطية، فيصبح هذا الاحترام أساس قيام الدولة وركيزتها المعنوية الاولى. غير أن هذه المتطلبات الشرطية المسبقة، والضرورية، كانت غائبة عن العالم العربي وما زالت.

لذلك عندما وصل مفهوم القومية العربية الى العالم العربي، وصل دون ان تسبقه أو ترافقه، كما حدث في اوروبا مثلا، النزعات الليبيرالية والديموقراطية والانسانية. وقد كان هذا، ولا زال الى حد بعيد، السبب وراء اكتساب القومية في العالم العربي، في غالب الاحيان وحتى يومنا هذا، شكلا هو أقرب الى الشوفينية والعدوانية العاطفية، لما ينطوي عليه هذا الشكل من معارضة لكل ما هو أجنبي، عوضا أن تأتي القومية كتعبير عن شعور حقيقي وعقلاني بالوطنية.

والقومية في العالم العربي جاءت مختلفة تماما عن الحركات الاوروبية الليبيرالية الديموقراطية الوطنية التي سادت وانتشرت في القرن التاسع عشر. فقادتها ينتمون غالبا الى فئة المثقفين (الانتليجنسيا)، وليسوا من أفراد الطبقة العليا أو الحاكمة. وقد كان وما زال هؤلاء القادة ومعاونوهم، سلطويين معادين للديموقراطية ولحرية الرأي والتعبير. وهنا يظهر شبه واضح بين هؤلاء، وبين كل من القادة الدينيين الاصوليين والماركسيين الذين ظهروا في العالم العربي، والذين مالوا أيضا الى الاعتقاد بأن الناس عاجزون عن حكم انفسهم بأنفسهم، وبأن نخبة صغيرة، ـ هي بالتحديد إما القيادة الدينية، أو الطليعة الماركسية المثقفة ـ هي وحدها المؤهلة للحكم، وهي التي يجب أن تستولي بالتالي على مقدرات السلطة من النخبة التقليدية القديمة.[٥]

ومن الملاحظ انه لم تكن هناك في العالم العربي ردة فعل ايديولوجية ضد الديموقراطية البرلمانية. بل، على العكس، فقد حرص ديكتاتوريو أكثرية الاقطار العربية أيما حرص على الاحتفاظ قدر الامكان بقناع الحياة البرلمانية. وعندما كان ذلك يبدو صعبا أو مستحيلا، فقد كان يتعهد هؤلاء القادة تقليديا «بالعودة الى اطار المؤسسات الديموقراطية خلال أقرب وقت ممكن». وفي الوقت الذي شجبت فيه العناصر الناشطة والواعية سياسيا في العالم العربي نظام التعدد الحزبي بنمطه الغربي، فانها استمرت في اعتبار النظام البرلماني الشكل الشرعي الوحيد للتمثيل الحكومي. أما نظام الحزب الواحد فقد وقع في عثرات لا حد لها.

ان أسباب الوهن التي أضعفت القومية العربية متعددة، لكن لا شك في ان أحد أهم العوامل هو غياب روح النقد الذاتي والمسؤولية التي كانت على الدوام في التجارب العالمية الاخرى عامل تصحيح لا غنى عنه. فكثيرا ما اعتبر الاعتراف بالخطأ والأغلاط انتهاكا يعادل الخيانة. كذلك ذهب العرب الى الاقتناع بأن أي عيب أو نقص فيهم مرده في المقام الاول الى الامبريالية الغربية والعدوان الصهيوني، وليس لخطأ فيهم على الاطلاق. غير أن السبب الحقيقي يبقى طبعا غياب تقليد حرية التعبير والديموقراطية. لذلك يسود شعور الاحباط لدى معظم الجماهير العربية تجاه الانظمة القائمة، مما يدفعها الى الاعتقاد بأن الواجب الوطني يدعوها الى ضرورة إحداث تغييرات جذرية فيها.

لقد فشل الحكام الاقطاعيون التقليديون في العالم العربي. لكن الحركات الشعبية، والتي كانت الانتليجنسيا على رأسها في معظم الاحيان، لم تنجح هي الاخرى. لذلك كثيرا ما قادت هذه الظروف الى استيلاء الجيش على السلطة، وذلك تحت شعار الحيلولة في المطاف الاخير دون اندلاع الفوضى السياسية. فقد برهنت الجيوش المرة تلو الاخرى عن كونها المؤسسة التي تستمر في العمل والترابط عندما كانت المؤسسات الاخرى تنهار وتتقوض. وعلى الرغم من ذلك كان كادر ضباط الجيوش العربية، الذي كان يمكن أن يبرز منه أتاتورك عربي

كمصطفى كمال، يعاني من خلل أساسي. ولم ينتج هذا الكادر في نهاية المطاف، سوى جمال عبد الناصر في الخمسينات الذي حاول أن يقوم بهذا الدور فلم يفلح. أما ما تبقى من قادة الانقلابات العسكرية العربية، من حسني الزعيم في سورية، الى عبد الكريم قاسم في العراق، وغيرهما الكثير، فقد ثبت أن كلا منهم، على الاقل من حيث المساهمة في تحقيق المُثُل القومية العربية، ليس أكثر من ضابط شبيه بجنرالات الطغم العسكرية المنتشرة في أميركا اللاتينية.

ومن هنا يظهر في ضوء التجربة، وخاصة في الستينات والسبعينات، أن من المنطقي والممكن النظر الى مشاكل الوحدة العربية من منظور مختلف تماما عما تعودنا عليه. فمهما كانت روابط الثقافة والعاطفة والتاريخ قوية، فان الوحدة السياسية في الدولة القومية اليوم هي نتاج التربية الحديثة والاتصالات الجيدة والتحرر من التدخل الخارجي غير المبرر. كما انها كذلك هبة الزمن. واذا لم يكن أي من هذه الشروط متوافرا في الخمسينات والستينات أو السبعينات، فانه من الواضح حتى الآن ان المصير نفسه سوف يتكرر الى ما بعد الثمانينات.

اذا يبقى السؤال: هل فشلت القومية العربية كحركة؟

الجواب باختصار هو نعم، اذا نظر المرء الى حالة العالم العربي اليوم، واذا ما ادرك ان الانظمة الموجودة في السلطة هي على العموم اما نتاج حركات تعادي مُثُل القومية والوحدة العربية، كما يتجلى ذلك في الكثير من الشعارات المطروحة، أو نتاج زعامات عائلية وقبلية تقليدية موروثة منذ الحقبة الاستعمارية.

وقد فشلت القومية العربية كحركة جماهيرية في إقناع الحكام العرب أو إرغامهم بانها ذات مثل ومبادىء تستحق العناء والتعب، وأهداف تستحق التحقيق. ذلك لان الحكام أنفسهم كانوا أكثر حرصا على بناء انظمتهم في الداخل مما كانوا على المساهمة في تحقيق هدف قومي وحدوي عظيم. اذ لعب الحكام دورا مركزيا في توفير شروط هزيمة الحركة القومية ذاتها. لكن من الممكن ان يكون الجواب ايضا لا، اذا أدرك الحكام، أن المحكومين، المغلوبين على أمرهم، لا يزالون يطمحون،

وخـاصـة في زمن الهزيمة الوطنية والذل القومي، كما هو حال العالم العـربي اليـوم، الى مبـادىء القومية العربية ومُثُل الوحدة العربية الصحيحة. فليس لدى هؤلاء ما يخسرونه.

٤

الإسلام والقومية

كانت احدى الظواهر المميزة في العالم العربي خلال السنوات القليلة الماضية أفول نجم القومية كتيار سياسي وجماهيري، وقد ترافق ذلك الى حد كبير مع انبعاث الاسلام كقوة ايديولوجية شعبية. وعلى خلاف ما كان الوضع عليه في الماضي، لم تعد القومية العربية بالنسبة لغالبية مثقفي العالم العربي تلك القوة الحية التي كانتها قبلا، حيث احتل الاسلام مكانها كأيديولوجية متحركة فعالة. ولا شك في ان الاسلام يلعب دورا حيويا بالغا في حياة جماهير غالبية الاقطار العربية. غير ان الطابع السلطوي للمجتمع الاسلامي يسهل عادة الانتقال الى التنظيم الديكتاتوري الواحد.

ولا تزال التيارات المتقاطعة بين الاسلام والقومية موضع اهتمام حاسم. فقد كانت هذه التيارات هامة طالما كانت الاكثرية العظمى من الناس تؤمن بالوحدة العربية، وطالما ظلت مُثُل القومية العربية ومبادؤها القوة السياسية النشطة الوحيدة في حياتهم اليومية. غير ان ذلك لم يعد هو الحل بالنسبة لجزء كبير من الانتليجنسيا في الاقطار العربية، كما ان الجماهير العربية بشكل عام قد تخلت بدرجات متزايدة عن مُثُل القومية والوحدة، لمصلحة الحماسة الدينية.

ومهما يكن من أمر، فقد أصبحت المنطقة العربية، الآن والى حد كبير، أرضا خصبة للسلفية الدينية، وبشكل يفوق غيرها بكثير. والنقطة الحاسمة في هذا المجال هي ان الاسلام قد تحول تدريجيا الى منافس جدي للقومية بكافة أشكالها في السباق على اكتساب تأييد وولاء النخب الموجودة والناشئة في أقطار العالم العربي. وقد جاءت أولى بوادر التغيير هذه مع الصعود الجديد والمتسارع في قوة ونفوذ الأصولية الاسلامية، وهي تيار اسلامي، سني وشيعي على حد سواء، يتسم بشكل خاص بتوجهاته المحافظة والمتزمتة. وقد اصبحت

الاصـولية الاسـلامية قوة فعالة تدفع على الثورة والاضطراب في مختلف ارجاء العالم العربي. وتحولت هذه الوجهة بالتالي، وبفضل ما تتمتـع به من جاذبية سياسية وايديولوجية قوية من جهة، وبسبب الغمـوض الذي يحيـط باحتمـالات تطورها واتساع اطار نفوذها في المستقبـل من جهة اخرى، الى مصدر قلق رئيسي للحكام في المنطقة العربية بأسرها. وهناك من الاسباب ما يدفع الى الافتراض بأنه اذا ما استمـرت الاتجـاهـات الراهنـة، فان تجليات عنيفة أخرى لهذا الانبعاث الاسلامي ستظهر، وفي أقطار الخليج خصوصا، خلال ما تبقى من القرن الحالي.

غير ان الظروف السائدة في الخليج تختلف بعض الشيء عن تلك التي أدت الى الثورة في ايران. ولعل من أهم نقاط التمايز في هذا المجال ان قادة دول الخليـج مسلمون سنيون، كما أن غالبية سكان هذه الدول هم من السُنة ايضا، وذلك على خلاف الوضع الايراني حيث ان كلا من القيـادة واكثـرية السكان هم من المسلمين الشيعة. وهناك فروقات أساسية في الطريقة التي تنظر بها الطائفتان الى أمور حيوية عدة، لعل أهمها من يجب ان يكوّن القيادة الدينية والسياسية، وذلك اضـافـة الى نظرة كل من الطائفتين وطريقة تعاملهما مع السلطات المدنية. فالزعامات الدينية السنية تتعاون عادة مع القيادة السياسية تعـاونا أوثق بكثير مما في حالة رجال الدين الشيعة الذين يعتبرون أنفسهم تقليـديا معارضين للحكومات القائمة. والواقع ان الاسلام يشكـل تاريخيا واسطة طبيعية للمعارضة وقناة لحركات الاحتجاج المحلية، يمكن من خلالها التعبير عن المظالم الدينية أو السياسية أو الاقتصـادية التي قد يعاني منها الناس في أي مرحلة من المراحل. وليس هنـاك من شك في أن حكـام الخليج يعون تماما أن الحكومة الايرانية ملتزمة بتصدير ثورتها الاسلامية الى الخارج. كما ان الملفت هنـا ان الحـالة الراديكـاليـة في الاسلام، والتي يعبر عنها بصورة اساسية الزعيم الايراني آية الله خميني، ليست سوى ظاهرة واحدة من ظواهر عامة وأشمل تنطوي على العودة الى القيم والتقاليد والمفاهيم المحـافظة في أرجاء العالم العربي خلال السنوات الماضية. غير ان

عددا من السمات الهامة يميز راديكالية خميني بمفهومها المحدد، عن الحركة الاوسع والاشمل، أبرزها:

أولا : ميل العقلية الشيعية الى التعصب السياسي واستخدام القوة، الى حد أكبر بكثير من ذلك الذي يميّز التقليد السني الذي تعتنقه غالبية المسلمين والعرب.

ثانيا : كون النزعة القومية المتزمتة والمعادية للاجانب بحدة، والمتأصلة في ايران، غير موجودة بالدرجة ذاتها في الاقطار العربية.

ثالثا : البنية التنظيمية (التراتبية) الواضحة المعالم والمحددة لتنظيم رجال الدين في ايران، حيث تمارس من خلالها مراتب متصاعدة من رجال الدين سلطة على المؤمنين تتناسب مع مرتبتها، هي أكثر تنظيما وانضباطا بكثير من تلك التي يعمل رجال الدين السُنة من خلالها.

وقد يكون الامام خميني محترما بين المسلمين عامة خارج ايران لدفعه بقضية الاسلام الى الامام، رغم ان هناك من الشيعة من لا يعتبرونه زعيمهم الروحي. وفي حين ان «الاصولية» الثورية في الاقطار الاسلامية الاخرى أقل تشددا مما هي في ايران، فان هنالك مع ذلك قدراً أكبر من التماسك داخل الاقليات الشيعية خارج ايران مما هو لدى الاكثريات السنية. فبالاضافة الى كون هذه الجاليات أقليات، فانها كثيرا ما تكون ضحية تمييز اجتماعي واقتصادي. ومن شأن هذا ان يعطي مجالا للتدخل الايراني، ولكن لا يعني بالضرورة انتشار الرغبة بتقليد الثورة الايرانية. وفوق ذلك كله، فان الحماسة التي يجري بها ترويج الدعوة الايرانية حاليا سوف تفتر على الارجح بعد وفاة خميني.

وكان ذلك ما حدث بالضبط للحركة القومية العربية الناصرية التي جسدها الرئيس جمال عبد الناصر، والتي انتشرت طوال ما يقارب عقدين من الزمن في أرجاء العالم العربي بقدر كبير من الحماسة المتوقدة، قبل أن تخبو اثر غياب عبد الناصر، وهو الغياب الذي حرم

تلك الحركة من مزايا القيادة والتصميم الذي كان الزعيم المصري الراحل يعبر عنها. ومع ذلك فان الثورة الايرانية تشكل تحديا لكافة الاقطار التي تقطنها اعداد ذات شأن من الشيعة، مثل العراق (٥٥ ـ ٦٥ بالمائة من السكان)، والبحرين (٥٥ ـ ٦٥ بالمائة)، ولبنان (٢٥ ـ ٣٥ بالمائة)، والكويت (٢٩ ـ ٣٣ بالمائة)، والمملكة العربية السعودية (٣ ـ ٥ بالمائة، يتركزون في المنطقة الشرقية الحساسة في المملكة)[٧].

وقد كان الايرانيون متورطين بصورة مباشرة في المحاولة الانقلابية الفاشلة التي جرت في البحرين في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١. فقد تلقى عدد من البحرينيين الشيعة (وهم من أصل عربي لا ايراني)، اضافة الى بعض السعوديين وغيرهم من العرب الخليجيين، تدريبات في ايران ومساعدات مختلفة في البحرين نفسها، وذلك ضمن مخطط كانوا يعملون على تنفيذه بهدف استثارة قلاقل كانوا يأملون أن تؤدي بدورها الى قلب نظام الحكم الاميري في البحرين واقامة حكومة اسلامية ثورية مكانه. وقد استمر تدريب هؤلاء العناصر منذ ذلك الحين في ايران وكذلك في لبنان. ويبدو ان طهران تعتمد حاليا على كل من حزب الدعوة الاسلامية الذي يعمل في عدد من الاقطار الخليجية، وحزب الله المتواجد اساسا في لبنان وايران نفسها، للعمل على تحقيق أهدافها الاقليمية في المنطقة العربية. وفي المقابل، فقد قام حكام الخليج باتخاذ خطوات لاستيعاب انبعاث التيارات الاسلامية الاصولية في المنطقة، فعمدوا الى التشدد في فرض قواعد السلوك الاسلامي واحكام الشريعة، كما سعوا الى إزالة بعض المظالم الاقتصادية والاجتماعية التي كانت الجاليات الشيعية في الخليج تعاني منها تاريخيا. وفي الوقت نفسه، عمل الخليجيون على تحسين أجهزتهم الأمنية والاستخبارية، وتم إبعاد الكثير من العناصر المشتبه فيها الى الخارج. وعلى الرغم من أنه ليس هناك من الدلائل ما يشير فعلا الى وجود شبكات ارهابية محددة المعالم والاهداف تعمل في الخليج، فانه يظل من الممكن أن يكون هناك أفراد يعملون بتوجيه ودعم الحركة الاسلامية الاكثر نشاطا وتنظيما في لبنان، من أجل تعبئة الاصوليين من الشيعة والسنة الخليجيين ضد أنظمة الحكم في

بلادهم.

وليس هنالك من شك في أن حكام الخليج لا يزالون ينظرون بعين الحذر الشديد الى التهديد الموجه اليهم نتيجة لانبعاث نمط من الاسلام أكثر تصلبا وراديكالية. فقد ركزت التطورات التي شهدتها أماكن متعددة من العالم العربي مؤخرا، وبالاخص في لبنان، الانتباه على الفوارق الدينية والسياسية والاقتصادية المختلفة بين السكان الخليجيين من السنة والشيعة. فهناك قلق حقيقي في المنطقة من أعمال عنف يرتكبها افراد من الخارج داخل الدول الخليجية، مما قد يؤدي الى خلق جو من الشعور بعدم الاستقرار والافتقار الى الأمن، خاصة في الوقت نفسه الذي بدأ فيه الخليج ايضا بالمعاناة من الارتباك المالي والاقتصادي نتيجة لانخفاض أسعار النفط في العالم. ومن الممكن ان تؤدي الهجمات ضد الاهداف المرتبطة بالمصالح الغربية، او التابعة لها، الى اطلاق مشاعر تعبير أكثر عنفا وهيجانا ضد المظالم الدينية والقومية والسياسية والاقتصادية الكامنة لدى جماعات اخرى تشعر بأنها مغبونة تاريخيا في المنطقة. كما أنه من غير المستبعد أن يؤدي السخط الاجتماعي العام، اذ يعبر عن نفسه علانية للمرة الاولى، الى تشجيع اكثرية سكان الخليج، ومع مرور الزمن، على القيام بنشاطات أكثر فاعلية ضد تقصير حكامهم وأخطاء حكوماتهم.

وقد ساهمت الحرب العراقية ـ الايرانية المندلعة دون هوادة منذ العام ١٩٨٠ في دفع دول الخليج الى الادراك بصورة متزايدة لاخطاء الاصولية الاسلامية الماثلة، اضافة الى التهديد الذي تشكله الطبيعة التوسعية للقومية الفارسية في ايران بالذات. غير انه يظل من الممكن القول بان الخطر الاكبر والاكثر مباشرة الذي يهدد انظمة دول الخليج العربية هو امكانية نجاح أي من العراق أو ايران باحراز نصر حاسم في الحرب، مع ما قد يستتبع ذلك من سيطرة سيستطيع الطرف المنتصر فرضها على سائر الدول الخليجية. وقد لا ترحب دول الخليج بنصر عسكري عراقي حاسم بقدر عدم ترحيبها بنصر ايراني مماثل، لانها ما تزال تعتبر العراق، ضمنيا على الاقل، دولة عروبية راديكالية

وموالية للسوفيات بصورة عامة، اضافة الى كونها مصدرا محتملا للقلاقل والمشاكل الاقليمية. كما ان العراق لم يتخلّ بنظر هذه الدول، حتى الآن، عن مطالبته بالكويت كجزء من الاراضي العراقية. وبالرغم من سمة الاعتدال التي ميّزت السياسات العراقية اقليميا ودوليا منذ اواخر السبعينات، فان حكام الخليج لا يخفون في مجالسهم الخاصة عدم اقتناعهم تماما بحسن نوايا بغداد تجاه دول المنطقة العربية الاخرى على المدى الطويل. وبالطبع، فان احتمال تحقيق ايران للنصر يظل من وجهة النظر الخليجية احتمالا مرعبا، بل وكارثيا. اذ تخشى هذه الدول أن يؤدي انتصار ايران الى تمكينها من فرض شروط سياسية واستراتيجية بالغة القسوة على جيرانها العرب في الخليج دون استثناء، اضافة الى ما سيشكله هذا النصر الايراني من دفع هائل لنفوذ التيارات الاسلامية الاصولية المعارضة لانظمة الحكم التقليدية في المنطقة[٨].

ولا ريب في ان نصرا ايرانيا على العراق من شأنه أن يشجع المعارضة الاسلامية الاصولية في أقطار عربية أخرى، ليس في الخليج فحسب، بل وفي مناطق أبعد كمصر على سبيل المثال. كما ان أي انتصار ايراني سوف يزيد في تعميق مخاوف سورية حيال أمنها الداخلي ومصالحها الاقليمية الاستراتيجية، ناهيك عن مساهمته في تفاقم حدة الصعوبات التي تواجهها دمشق في سعيها الهادف للتوصل الى تسوية للصراع المزمن في لبنان. اذ سيدفع ذلك الانتصار الايراني بالتيارات الاصولية المتطرفة (الشيعية خصوصا والسنية الى حد اقل) العاملة في لبنان الى زيادة نشاطاتها واكتساب المزيد من النفوذ والقوة. أما في الخليج، باستثناء البحرين المعرضة للتهديدات الايرانية بشكل خاص، فانه من غير المحتمل ان يكون النشاط التخريبي السري من الداخل وحده كافيا لتشكيل مصدر تهديد جدي على استقرار أي من الانظمة التقليدية الحاكمة في المنطقة (بما في ذلك الكويت)، وذلك في الوقت الذي سيؤدي فيه نجاح ايران بتحقيق انتصار حاسم في حربها مع العراق الى بروز احتمالات تغيير جذرية في أوضاع المنطقة المستقبلية.

ولعله من الجدير هنا اضافة ملاحظة قصيرة الى القصة الطويلة، والشاقة، لهذه الحرب الدائرة دون نهاية منظورة. لقد وضع أُفول نجم القومية العربية كقوة توحيدية في المنطقة الحرب العراقية ـ الايرانية في منظور مختلف الى حد كبير عن ذلك الذي كان يمكن أن تمثله لو انها نشبت في مرحلة سابقة. فبدلا من النظر الى الحرب على انها صراع بين القوميتين العربية والفارسية، عمد حكام الخليج الى التركيز على العامل الطائفي فيها واعتبارها بمثابة تنافس ديني وايديولوجي بين السنة والشيعة. وقد عمل هؤلاء على تضخيم هذا العامل الديني في الداخل بينما سعوا في الوقت نفسه الى طمس طابع الحرب في الخارج، ذلك انهم لم يريدوا لهذه الحرب أن تظهر على أنها صراع بين «قوميتين» خشية تسليط الضوء على الخلافات العربية ـ الايرانية التاريخية. وعوضا عن ذلك، أصر الحكام في الخليج دوما على أن الحرب هي بين دولتين مسلمتين «شقيقتين»، وبالتالي فان روح الاسلام يجب أن تسود في نهاية المطاف.

غير ان الواقع هو ان حكام الخليج يشعرون بقدر أكبر من الامان، اذ يعبئون شعورهم على جبهة دينية، عبر التركيز على الخصومة السنية ـ الشيعية، بدلا من تصوير الحرب كنزاع بين أمتين مختلفتين. وهكذا، يصبح الصراع بالنسبة لهؤلاء الحكام وكأنه صراع بين تفسيرين مختلفين للدين الاسلامي، وليس استئنافا لصدام عربي ـ فارسي تعود جذوره الى ١٤٠٠ سنة. ولو اعترف الحكام بغير ذلك لخاطروا باطلاق مارد القومية العربية من القمقم، ولما استطاع أحد بعد ذلك من أن يحبسه فيه ثانية.

٥

الديموقراطية والقومية

ان ادخال قدر من الديموقراطية على الانظمة التقليدية في غالبية اقطار الخليج أمر محتوم . فالتغييرات المطلوبة داخل الانظمة «الأبوية» المحافظة في الخليج العربي لا بد وان تتخذ مستقبلا شكلا أكثر تحررا وليبيرالية . والليبيرالية لا تعني هنا الديموقراطية في المفهوم المتعارف عليه والممارس في الدول الغربية . ومن الضروري التأكد ان الحكم البرلماني ، أو ما وقع تحت هذا الاسم في بريطانيا في القرن الثامن عشر ، وفي العديد من الدول الاوروبية الاخرى ، بما فيها ايطاليا واسبانيا في القرن التاسع عشر ، لا يختلف اختلافا كبيرا عن الوضع الحالي في العالم العربي ، ومع العلم ان الديموقراطية الغربية بشكلها الحالي ما هي الا انجاز حديث العهد تقريبا .[٩]

كل هذا يعني ان على الانظمة في الخليج العربي أن تأخذ بعين الاعتبار الرغبات المتزايدة للطبقة المثقفة في المشاركة في عملية صنع القرار السياسي والمطالبة بحصة في مسؤولياته ، ذلك لأن هذه النخبة تريد ان تستشار لا أن يملى عليها . فالنخبة المثقفة ، التي صرف عليها ملايين الدولارات من خلال اقامة المدارس والجامعات واعطاء المنح الدراسية في الخارج ، اصبحت تشكل الآن نسبة كبيرة من السكان . وقد نجحت الانظمة الخليجية خلال السنوات الخمسة عشر الاخيرة في اغراء هؤلاء المثقفين ، باعطائهم حصة من مال النفط . اما وقد نضب المنجم تقريبا ولم يعد مفتوحا ليغرف منه الكل ، فان هؤلاء المثقفين سيحاولون اثبات وجودهم ويطالبون بالاعتراف بهم .

ومن المؤكد ان مطالبة هذه الطبقة ـ النخبة بالمشاركة في عملية صنع القرار السياسي لا يعني انها تريد المشاركة في الحكم ، وبالتالي لا تسعى لقلب نظام الحكم ، بقدر ما تسعى لان يعترف الحكم بوجودها على اساس انها تمثل جزءا من الجسم السياسي الخليجي

الذي له الحق في حرية الممارسة السياسية . كما انها لا تنافس الاسر الحاكمة ولا تهدد باستبدالها . لذلك لا بد من ان تلجأ الانظمة ، نتيجة لهذا الضغط الخفي ، الى نظام أكثر « أبوية » تستنبط من خلاله نظاما مختلفا يعلن عن مشاركة جديدة لفئات المثقفين عبر قنوات تمكنها من استيعاب آراء وطاقات هذه النخبة .

غير ان هناك شعورا واسع الانتشار بأن حكام الخليج ، على الرغم من وعيهم لحاجة البقاء على اتصال منتظم بكافة تيارات الرأي ، وضرورة الانتقال التدريجي الى أشكال مناسبة من المشاركة الشعبية في الحكومة ، لم يبذلوا جهدا كافيا ولم يقوموا الا بخطوات لا يأبه لها في أي من المضمارين .

لكن هناك استثناءات . فديموقراطية الكويت البرلمانية كانت دليل صحة وعافية سياسية ، بل واحدة من أبرع الخطوات التي عبر عنها بُعد نظر آل الصباح ، العائلة الكويتية الحاكمة . فقد أعطت للنظام الكويتي دفعة معنوية هائلة (وعلى الاخص بين شركائه في مجلس التعاون الخليجي) رغم اضطراب الوضع الامني داخل الكويت ذاتها بسبب الحرب العراقية ـ الايرانية .

وعندما علق الكويتيون ديموقراطيتهم البرلمانية مدة أربع سنوات لأسباب خاصة بالامن القومي في بداية الحرب الاهلية اللبنانية في العام ١٩٧٥ ، اكتشفوا فيما بعد أن أمن الكويت القومي لم يتعزز ، لكنها جسدت في المقابل السبق الديبلوماسي الذي كانت قد أحرزته على جاراتها في الخليج . فأعيد مجلس الأمة في العام ١٩٨١ ليحقق الاسلاميون الاصوليون في الحال نجاحات في الانتخابات النيابية اللاحقة . أما نتائج انتخابات العام ١٩٨٥ فقد أظهرت أن الناخبين كانوا يشعرون بالاحباط تجاه سياسات الحكومة الاقتصادية والاجتماعية ، فكان المستفيد الرئيسي عدداً من التقدميين والتكنوقراط وجماعة أحمد الخطيب من القوميين العرب السابقين الذين كانوا قد أصيبوا بنكسة في الانتخابات السابقة على يد المسلمين الاصوليين .

وقد أدت التجربة البرلمانية في الكويت ، بكل ما أثارته من سجالات

ومشادات الى اشتداد ساعد الذين يعارضون حتى اشكالا محدودة من الديموقراطية في المملكة العربية السعودية والبحرين وقطر وسلطنة عمان والامارات العربية المتحدة . ففي المملكة العربية السعودية مثلا يخشى الامراء المحافظون والقادة الدينيون ورؤساء القبائل ما سيعنيه خلق مجلس تمثيلي من تقليص لسلطاتهم ، بقدر ما يخشون امكانية أن يحفز الاصلاح السياسي الناس للمطالبة بالانفتاح الاجتماعي الذي يستهجنونه .

وأثبت الخليجيون من معارضي التجربة البرلمانية ان الديموقراطية ليست بالضرورة عملية معدية . فعندما علقت الكويت الحياة النيابية وعطلت حرية الصحافة للمرة الثانية منذ الاستقلال ، وعندما وضعت القبلية ، ووضع الحكم العائلي ، حدا لأية عملية تطور ديموقراطي طبيعي في الخليج ، هلل كل هؤلاء لها .

ان حل مجلس الامة في الكويت ، وهي الهيئة الوحيدة المنتخبة في شبه الجزيرة العربية كلها ، في ٣ تموز (يوليو) ١٩٨٦ وللمرة الثانية في عشر سنوات ، قد اجهض تماما أية تغييرات كان من الممكن أن يحدثها المواطنون المعتدلون المنفتحون في الخليج بوسائل مشروعة وديموقراطية . أما البديل للعملية الديموقراطية فلا يصعب تخيّله فحسب ، بل ان مضاعفاته لا بد وان تكون واضحة ايضا للخليجيين من دعاة وأد التجربة البرلمانية .

لقد ازال أمير الكويت ، بقراره حل البرلمان وتعليق ضمانات دستورية هامة كالحد من حرية الصحافة ، كافة مظاهر الديموقراطية في بلاده . وهذا يعني أن الحيلة الذكية ، التي لجأ اليها في الماضي ووصفت بأنها « خطوة بارعة عبر عنها بُعد نظر آل الصباح » ، قد وصلت نهاية الطريق . فاحتمالات احياء البرلمان للمرة الثانية خلال بضع السنوات القادمة سيؤدي اما الى اضطرار العائلة الحاكمة في الكويت الى تسليم السلطات المحصورة فيها الى هيئة دستورية منتخبة لا تستطيع حلها فيما بعد على هواها ، أو أن البرلمان الجديد سيكون مطواعا لا يملك لا وزنا ولا مصداقية . وفي الوقت الراهن تبدو حتى هذه الامكانية الأخيرة بعيدة التحقيق ، اذ أن الامير علق

القاعدة الدستورية التي تقضي باجراء انتخابات برلمانية خلال ٦٠ يوما من حل مجلس الامة .

اما الاسباب الرسمية التي سبقت تفسيرا لهذا العمل فلا علاقة لها بالاسباب الحقيقية . لكن نتيجته النهائية هي أنه بعد ست سنوات من تشكيل مجلس التعاون الخليجي ، امتثلت الكويت الآن لنهج الدول الاعضاء في المجلس وتساوت معها ، اذ ان أيا منها لا يملك هيئة منتخبة أو دستوراً دائما . ولم يترك الضغط المتعاظم في دول الخليج ، وخاصة المملكة العربية السعودية ، للكويت خياراً في قبول قواعد اللعبة التي وضعتها دول مجلس التعاون الخليجي . وبذلك سقط التميز الكويتي .

وسيضع هذا الامتثال ، الكويت مرة واحدة ، والى الابد ، في صف باقي دول الخليج . والاهم من ذلك انه سيحرمها من أي هامش مناورة يمكنها من التملص من المطالب التي تفرضها المملكة العربية السعودية بشكل خاص ، بحجة عرض كل ما لا تريده الحكومة الكويتية أمام البرلمان اولا . فلسوء الحظ ، فسرت الحكومة الكويتية هذه الذريعة، التي طالما تلاعبت بها ببراعة، لتحافظ على قسط ولو ضئيل من القدرة على العمل المستقل خارج المظلة السعودية .

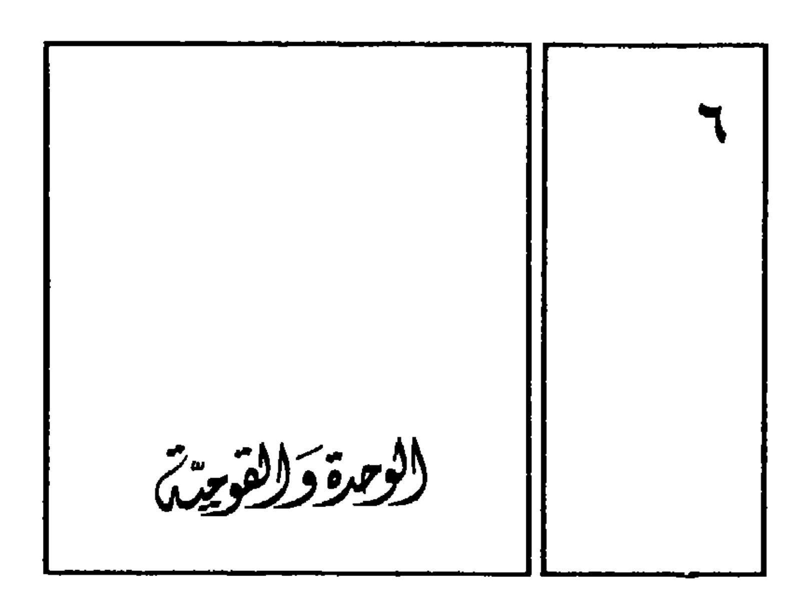
ولم تكن المشكلة التي أودت بالبرلمان الكويتي أنه اصطدم بالحكومة ، وأخضع عددا كبيرا من الوزراء لاستجوابات بالغة القسوة يوما اثر يوم كاشفا عددا من العيوب الرئيسية وحاملا أحد الوزراء على الاستقالة ، قدر ما كانت ان مجلس الامة الكويتي قد حمل نفسه على محمل الجد وآمن بمبادىء الديموقراطية الحقة كما يجب ان تمارسها كافة الدول الديموقراطية والدستورية . والواقع أنه كانت لدى مجلس الامة الكويتي من السلطة الحقيقية أكثر مما لبرلمانات عدة في ديموقراطيات عالمية أكثر رسوخا . وقد أخافت هذه السابقة الدول الخليجية برمتها .

غير ان ما حدث في الكويت لن يغير شيئا من حقيقة واقعة هي أن الطبقات المتوسطة في الخليج ، بمثقفيها وتجارها ، ستستمر في

المنـاداة باصـلاح « حكم العـائلة الواحدة » في كل قطر من اقطار مجلس التعاون الخليجي وادخال قدر من الليبيرالية عليه . غير ان النتيجـة المـؤسفة لهذا الالحاح الشعبي الخليجي هي الخوف من الاصـطدام بعنـاد الانظمة واصرارها على تجاهل الانذارات الجلية الواضحة والتمسك بالسلطة المطلقة ، مما سيدفع الكثيرين من افراد الانتليجنسيا الخليجية الى العمل السري ، وهذا سيؤدي بدوره الى وصم نشاطاتهم بأنها تخريبية . وقد يخلق هذا وضعا متفجرا جديدا تماما ، يذكر بالوضع الذي خبره الخليج خلال آخر أيام الحكم البريطاني .

ومن الطبيعي ان كل هذا قد أفقد الامل في أن تستأنف البحرين في الوقت المنـاسب الديمـوقـراطيـة البـرلمـانية التي أنشأتها لدى استقلالها في العام ١٩٧١ . وقد لعبت هذه الديموقراطية ذاتها دورا هاما في اجبار الشاه على التخلي عن مطالبته بأن تكون البحرين جزءا من ايران وفي تأكيد هوية البحرين العربية .

لذلك ، يواجه الحكام والنخبة معا في دول الخليج معضلة لا سابق لها . فخلال العقد الماضي قبل غالبية الحكام بأن عليهم أن يستجيبوا تدريجيا للمطالبة الشعبية للمشاركة في السلطة بدرجة أكبر . غير أنهم ادركوا ان تسارع العملية الديموقراطية سيؤدي الى تآكل امتيازاتهم وسلطتهم ، فأوقفوها . ولكن في مناخ الاضطراب الاقليمي الجديد ، وفي وجه خطر أن تصيب عدوى التوترات المشرقية شعوب الخليج ، يعـرف الحكام أنهم اذا تخلوا عن هدف الانفتاح السياسي ، فانهم ينثرون بذلك بذار الفوران ذاته الذي يرغبون اليوم في اجتنابه . اما النخبـة الخليجيـة فخيـاراتها محدودة . اما المزيد من التدجين أو التخـلي مرغمـة عن دورهـا لطليعة جديدة ، قد لا تكون متماثلة في اعتدالها ولا في ولائها للأسر الخليجية الحاكمة .


٦
الوحدة والقومية

في العام ١٩٧٠ ، سئل حاكم ابوظبي ، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان (وقد أصبح بعدها رئيس دولة الامارات العربية المتحدة وما زال) عما اذا كان صحيحا أن حكام الخليج واجهوا خلافات جدية حول خطط المستقبل بالنسبة للاتحاد الفيديرالي المقترح ومقترحات الاستقلال ، فأجاب : « هذا الخبز من ذاك العجين . فهل يعقل ان يكون خبز عرب الخليج من غير عجين عرب الشمال أو الشرق ، وهل من الممكن ان يختلف عجيننا عن عجين خبز العرب الآخرين اينما وجدوا! » .

كان الشيخ زايد ، وهو الشهير بأقوال بمثل هذه الحكمة البدوية الموجزة ، يقول عمليا لسائله أنه ما دامت المادة الانسانية في الخليج لا تختلف كثيرا عن نظيرتها في العالم العربي ، فانه من غير المعقول الافتراض أنه لم تكن هناك خلافات . وبالنظر الى أن دولة الامارات العربية المتحدة ولدت من رحم هذه الخلافات ، فقد كانت تلك ملاحظة في محلها ، على الاقل بتعبيرها عن بعض التعاطف مع باقي الامة العربية .[١٠]

من المؤكد ان في اعماق غالبية قلوب أهل الخليج توقاً الى الانتماء الى كيان سياسي أكبر من مشيخة . وقد تجلى هذا التوق بوضوح في ١٨ شباط (فبراير) ١٩٦٨ عندما أعلن حاكم أبوظبي ، الشيخ زايد ، وحاكم دبي ، الشيخ راشد بن سعيد المكتوم ، اقامة اتحاد فيديرالي بين دولتيهما داعين حكام مشيخات الساحل المتصالح الخمس الباقية ، وهي الشارقة وعجمان وأم القيوين والفجيرة ورأس الخيمة ، وكذلك حاكمي البحرين وقطر الى الانضمام لهما . فاجتمع هؤلاء في دبي في الفترة ما بين ٢٥ و ٢٧ شباط (فبراير) ١٩٦٨ ، وأصبحت الاتفاقية التي نجمت عن هذا الاجتماع (والتي عرفت

بـ « اتفـاق دبي ») المحـور الذي دارت حوله الحياة السياسية في الخليج حتى آخر ايام الحكم البريطاني . وهكذا ولدت للمرة الاولى فكرة الاتحاد الفيديرالي . لكن حكام الخليج ، وقد غازلوا هذه الفكرة طيلة السنوات الاربع التالية ، انتهوا الى خيار بأن تصبح بلدانهم دولا صغرى بدلا من تحويلها الى كيان جامع أكبر .

وطيلة السنوات العشر اللاحقة ظلت كل من دول الخليج تحتفظ بمسافة تفصلها عن الاخريات ، يتنافسن على الحصول على اعتراف العالم العربي بالطريقة الوحيدة التي يعرفونها ، أي بنثر الاموال هنا وهناك على هيئة معونات اقتصادية ومالية . لكن عالم هذه الدول تغير فجـأة نتيجة تصاعد الاصولية الاسلامية وقيام الثورة الايرانية في شبـاط (فبـرايـر) ١٩٧٩. وزادت الحـرب العـراقيـة ـ الايـرانية التي نشبت في أيلول (سبتمبـر) ١٩٨٠ من حدة احساس حكام الخليج بالافتقار الى الامن ، وشكلت حافزاً لعملية التنسيق السياسي بين دولهم . وتغلب الاندفاع الى تشكيل منظمة اقليمية للقضاء على المعـارضـة التقليـدية المتأصلة ضد أي عمل يشتم منه أي رائحة اتحـادية أو حتى تنسيقية . وكان ذلك بسبب الادراك المتنامي بأن حكام الخليج اما أن يقفوا معا أو يسقطوا فرادى .

ومن هنا تشكل مجلس التعاون الخليجي من دول الخليج الست (المملكـة العـربيـة السعـودية والكويت وقطر والبحرين والامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان) ، فكان أول محاولة جدية من نوعها منذ تجربة الاتحاد الفيديرالي اياها في أواخر الستينات وقبل اعلان الاستقلال . وكانت فكرة التنسيق قد زرعت من قبل في خضم افتقار متنـام الى الامن لا يزال شبحـه يؤرق حكام الخليج . ففي مؤتمر خاص ، كان الاول من نوعه ، عقد في مسقط في العام ١٩٧٤ ، وحضره وزراء خارجية الدول الخليجية كافة (بما في ذلك ايران والعراق) حث في حينه السلطان قابوس وزراء الخارجية على صياغة سياسية أمنية موحدة لمواجهة الاخطار التي تهدد المنطقة . وقد تبنت الكويت فيما بعد دعوته الى العمل ، وذلك في العام ١٩٧٦ ، عندما دعت رسميا الى اقامة نوع من الاتحاد الخليجي يهدف الى رفع درجة التعاون في كافة

الحقول الاقتصادية والسياسية والتربوية والاعلامية . وفي النهاية حسم التدخل السوفياتي في افغانستان في العام ١٩٧٩ ، واندلاع الحرب الايرانية ـ العراقية بعد ذلك بسنة ، التردد الخليجي وانبعثت روحية جديدة للوحدة . فأعلن قيام مجلس التعاون الخليجي في الرياض في ٢٥ أيار (مايو) ١٩٨١ .

واتضح فيما بعد أن مجلس التعاون الخليجي كان يعني لكل عضو من المشاركين فيه غير ما يعنيه للاعضاء الآخرين . فقد شكل بالنسبة للمملكة العربية السعودية بحجمها الجغرافي وثروتها النفطية الضخمة وأهميتها الدينية وعدد سكانها الكبير نسبيا ، منتدى تلعب فيه دور الشريك الاكبر . ومن جهة ثانية شكل للكويت منبرا تتصرف من خلاله على أساس أنها الدولة الاكثر تأهيلا لقيادة الدول الأصغر لخلق توازن مع الشقيق الاكبر ، المملكة العربية السعودية . أما بالنسبة للامارات العربية المتحدة والبحرين وقطر فالمجلس كان بمثابة ملجأ آمن يقيها من عالم عربي عاصف . وتنظر سلطنة عمان بدورها الى تشكيل المجلس على انه اطار تنطلق منه الى تأكيد هويتها والتأثير على الاحداث في المنطقة واعطاء سياستها الخارجية ، التي تقوم على أساس علاقات أوثق مع الغرب ، درجة من الدعم الخليجي الجماعي .

وسيضمن غياب العراق واليمنين عن مجلس التعاون الخليجي درجة من التماسك في سياسته الخارجية (على المدى القصير على الاقل) ويصون علاقة عمان الخاصة مع مصر وترتيباتها الامنية مع الولايات المتحدة بشكل خاص . وبالاضافة الى ذلك ، فان المجلس يفترض أن يؤمن لعمان قسطا من الاستثمار الخليجي ومن المعونة المالية يساهم في برامجها التنموية . وبما أن عمان هي القطر الوحيد الذي لا يزال يحتاج الى برامج استثمارية رئيسية لتطوير بنيته التحتية ، فانها تستطيع توقع العون من شريكاتها الاكثر ثراءا .

واذا كان غرض مجلس التعاون الخليجي توحيد ، او على الاقل تنسيق ، القدرات العسكرية والامنية للاقطار الستة ، فان هذا الهدف لا يزال بعيدا عن التحقيق ، اذ يتعين على الاقطار الاعضاء

الستة في المجلس ان تواجه ست مشاكل مختلفة :

١ ـ العلاقات ما بين دول الخليج نفسها ، أي العلاقات بين كل دولة عضو وأخرى على المستوى الثنائي .

٢ ـ العلاقات الخليجية ـ العربية ، أي علاقات دول الخليج بباقي الاقطار العربية فيما يتعلق بمشكلة الشرق الاوسط ككل .

٣ ـ النظام القبلي في الخليج ، والعلاقات ما بين العائلات الحاكمة والحساسيات الشخصية والثارات القديمة الموروثة من التاريخ الماضي والتي تتجلى بصورة رئيسية في نزاعات حدودية مستمرة .

٤ ـ وجود جاليات عربية مغتربة كبيرة في الخليج (تتشكل بصورة رئيسية من الفلسطينيين والمصريين والسودانيين والسوريين والعراقيين واللبنانيين) وأثر هذا الوجود على التوجه السياسي والاقتصادي والاجتماعي لكل من الدول الخليجية .

٥ ـ الانقسامات الدينية والتفسيرات المختلفة للاسلام بعد بروزه كبديل عن القومية ، وفي ضوء نمو الاصولية الاسلامية بين سكان الخليج استجابة للثورة الايرانية ، وأفول القومية العربية الناجم عن فقدان التماسك العربي .

٦ ـ المضاعفات السياسية والاجتماعية الناشئة عن هجرة أعداد كبيرة من العمال الاجانب الذين اجتذبهم الازدهار النفطي الى الخليج (وخاصة العمال الآسيويين في السبعينات) ، والذين اعتمدت عليهم دول الخليج في توسعها الاقتصادي وتنميتها .

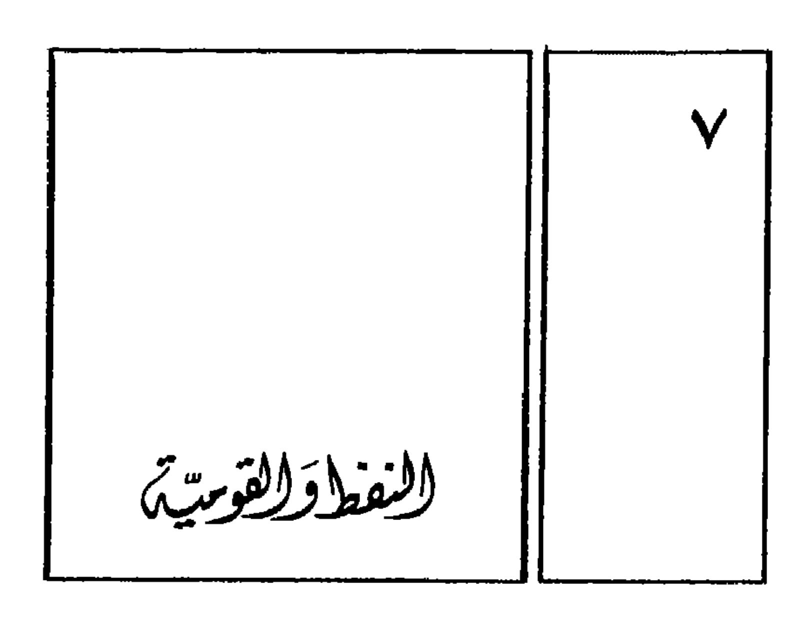
أمـا تنسيق الجهـود العسكرية والامنية ضمن مجلس التعاون الخليجي فقد تعثر وكان من المشاكل الاكثر اثارة للانقسام . كما ان النزاعات القبلية الموروثة بين العائلات الحاكمة حول الحدود كانت وما زالت القنبلة الموقوتة في أروقة مجلس التعاون . فعندما عرضت السلطات البـريـطانيـة في الهند الحماية البريطانية ، وعندما قبلها شيـوخ الخليـج العرب ، كان الطرف البريطاني يظن أن الامر كله عملية بحرية محض . فالحدود البرية لكل مشيخة تقع في صحارى لا يفتـرض أن يشتهيهـا أحـد . وبمـرور السنين ، أهمل الرسميون البريطانيون أكثر من مرة فرصاً لتعيين الحدود ، اما لان رسمها بدا غير ذي بال في مثل هذه الرمال ، أو بسبب احجام العرب عن قبول المقترحات البريطانية خشية استثارة نزاعات قديمة . وما ان استفاق العـرب على قيمـة الارض في حقبـة اكتشاف النفط ، حتى كان من الصعب اصلاح هذا الاغفال . وفوق ذلك ، وبما ان القوة الحامية كانت قد اخذت على عاتقها مهمة رعاية المصالح الخارجية للدويلات القـائمة في المنطقة ، فقد اصبحت الحدود غير المرسومة بين العرب هناك عبئا عربياً بعد ان كان عبئاً بريطانيا .

وقد انتقل هذا العبء الى العرب عندما اصبحت مشيخات الخليج مستقلة في العام ١٩٧١ . ومنذ ذلك الحين ومطالبات كل من مشيخات الخليج بأراضي الأخرى لا تنتهي .

أمـا «الخـط الازرق» الذي يعين الحدود الشرقية للامبراطورية العثمـانيـة في شبه الجزيرة العربية ، والتي اتفقت عليه السلطات البريطانية والتركية في العام ١٩١٣ ، فلم يعد نافذا في نظر الكثير من الحكـام . ومـا آخـر نزاع بين قطر والبحرين حول جزيرة « فشت الديبل » الضحلة ، والذي اندلع في أيار (مايو) ١٩٨٦ ، الا احدث مثال على هذه الظاهرة التي نحن بصددها . وقد أثبت مجلس التعاون الخليجي عجـزه عن القيام بشيء بشأن هذا النزاع ، وترك للتوسط السعودي أن يضع المشكلة على الرف ليس الا .

وفي هذا الصدد ، تواجه أقطار مجلس التعاون الخليجي خيارا تاريخيـا اذا أريد لهذه المنظمة أي مستقبل مستقر . فاما ان تقبل

الحدود التي رسمها البريطانيون ، والتي قبلتها الاقطار المعنية حدودا سياسية لها عند حصولها على الاستقلال ، أو ترفض تماما قبول هذه الحدود لتعود الى النظام القبلي القديم ، الذي لا يعترف بحدود ولا يقبل خطوطا وهمية مرسومة على الرمال . واذا ما جرى تبني هذا الخيار الثاني ، كان لا بد من اعادة رسم الخريطة السياسية لشبه الجزيرة العربية . ولا بد لمجلس التعاون الخليجي كما نعرفه اليوم من قبول هذا التغيير اذا اراد أن يظل قادرا على الحياة والاستمرار كمنظمة اقليمية .


٧
النفط والقومية

ان البيئة الاقتصادية في الخليج هي شبيهة في كثير من النواحي، ورغم كل المظاهر النفطية الخارجية، بتلك التي تسود مختلف اقطار العالم الثالث الاخرى. فهي مثقلة بالاعباء ذاتها، كالفارق الكبير والمتنامي بين الاغنياء والفقراء، والذي قد يولد بدوره اضطرابا اجتماعيا وقلاقل سياسية، او كضعف او غياب حركة اصلاح قومية ناجحة وراغبة ـ وربما قادرة ـ على العمل لتحقيق التغيير الاجتماعي والاقتصادي المطلوب. وعادة ما تشكل هذه البيئة ارضا خصبة لنمو سلفية راديكالية، اسلامية او غير اسلامية، تعد بالتقدم السريع عن طريق تحطيم الاسس التي تقوم عليها الانظمة والتي يبدو من المستحيل تخطيها من دون ذلك.

لذلك تطرح الطبقة المثقفة في الخليج تساؤلا اساسيا، بعد ان خابت خلال السنوات الاخيرة آمال العرب من النفط. ذلك انه خلال السبعينات كثيرا ما تساءل العرب حول ما اذا كان النفط سلاحا يمكن استخدامه في دفع عجلة التنمية الاقتصادية للمجتمع العربي بوجه عام، او ان هذا النفط كان اداة استعباد وقهر للانسان العربي بشكل خاص.

ومن الطبيعي، ان يكون العرب قد ارادوا بغريزتهم السياسية المتنامية، استخدام النفط كوسيلة ضغط ومساومة سياسية في مجال العلاقات الدولية، وخاصة عندما وقعت حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، التي كانت نقطة تحول في تاريخ العرب المعاصر. اذ انه لاول مرة بدأ حوار جدي على المستوى الرسمي العربي حول امكانية استخدام النفط كسلاح للضغط والمساومة في السياسة العالمية. وكانت بوادر هذا الحوار قد ظهرت خلال المداولات والمناقشات التي طرحت خلال فترة حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ـ بدءاً بأروقة مؤتمر بغداد في آب

(اغسطس) ١٩٦٧، وانتهاء بكواليس قمة الخرطوم في ايلول (سبتمبر) ١٩٦٧.

وظل هناك من العرب من يفترض ان من الممكن فرض حظر شامل للنفط العربي ضد الغرب لاسباب ـ مثلا ـ تتعلق بالصراع العربي ـ الاسرائيلي، بهدف تجويع سوق النفط العالمي، وخاصة بعد فشل فكرة تخفيض الانتاج الشهري بنسبة خمسة بالمئة، كما حصل خلال حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، اثر مؤتمر وزراء النفط العرب الذي انعقد في الكويت في حينه، وكانت نتائجه غير فعالة. فمن الطبيعي ان يتوقع العرب كرد فعل على مثل هكذا موقف، ان تفرض دول الغرب بما فيها اليابان، حظرا مقابلا يتخذ شكل وقف تصدير اية سلعة هامة الى البلاد العربية وتجميد الأرصدة والموجودات العربية، الفردية منها والوطنية، المودعة في الولايات المتحدة واوروبا الغربية واليابان.

وسيكون من الثابت عند حصول ازمة من هذا النوع بأن التوظيفات والاستثمارات المالية العربية في دول الغرب لم تعد سلاحا في يد العرب فقط، بل على العكس فقد اصبحت سلاحا بيد الغرب ايضا. وهذا يؤكد على ان استعمال حظر النفط قد اصبح سلاحا ذو حدين، قد يرتد على العرب عند المواجهة الحاسمة. وما علينا في هذا المجال الا ان نتذكر ما قاله وليم سايمون وزير الخزانة الاميركية الاسبق في مقابلة صحافية عن العلاقة بين العرب ونفطهم: «هؤلاء الناس لا يملكون النفط، انهم يرقدون عليه فقط!»[١١].

لذلك فالموقف الغربي حيال استخدام العرب لما يسمى عامة «بسلاح النفط»، مبني اساسا على ضعف العرب في التحكم بمصادر ثروتهم النفطية. فالملكية الحقيقية للثروة لا تنطلق من موقف السيادة النظرية او التمسك بالملكية شبه القانونية لمصادر الطاقة، وانما تنطلق من القدرة على استخدام هذه المصادر، سواء اكانت نفطا او سندات خزينة او بترو ـ دولار.

ومن الحقائق المتداولة داخل الحياة الخليجية ايضا، ان النفط قد عزز الولاء القبلي الموروث وعمّق من النزاعات الاقليمية التي زادت من

حدة التمزق في العالم العربي. ولعل هذا ما يوضح لنا، لماذا لم تعد فكرة الوحدة العربية شأنا مهما كما كانت عليه ابان الخمسينات والستينات. فقد وجدت انظمة دول الخليج العربي كلها في هذه «البلقنة» ملاذا لامتيازاتها تتفرد من خلاله بالتنعم بايراداتها النفطية. لذلك فقد قاومت هذه الانظمة كل محاولة وحدوية واعتبرتها خطرا يهدد ثروتها المستجدة.

ومع تدفق اموال النفط اصبح الامر السائد، وبتشجيع من دول العالم الصناعي الكبرى هو انشاء كيانات سياسية - اقتصادية - اقليمية. وكان هذا هو العامل الرئيسي وراء ظهور وترسيخ الدولة الحديثة في الخليج العربي كما نعرفها اليوم ومبرر وجودها الوحيد. وقد أدى ذلك الى خلق ظاهرة جديدة يمكن وصفها بـ «قومية النفط»، التي بالغت بالتركيز على مبادىء السيادة والمساهمات المالية والانجازات الاقتصادية، ضمن خطة تهدف الى ابراز هذه الدويلات الصغيرة كحقيقة قائمة لا يمكن تغييرها.

ومما زاد من هذه المأساة ان مستوى الدخل الفردي من عائدات النفط في تلك الدول اصبح عاملا للتفريق بين عربي وآخر. فقد صار واضحا في كثير من الحالات ان هذا الوضع قد ادى الى تعميق الهوة بين العرب الميسورين الذين يزدادون ثروة وبين العرب الفقراء الذين يزدادون فقرا. وهذا مما ضاعف في ازدياد عملية الاستقطاب بين الذين معهم والذين ليس معهم.

واصبحت هجرة العمالة من الدول غير النفطية الى الدول النفطية اداة للضغط والتأثير على صنع القرار السياسي لدى الطرفين، مما ولد ظاهرة سلبية في علاقاتها مع بعضها البعض. و«قومية النفط» تحولت الى سلاح للابتزاز المتبادل بين عرب الدول النفطية (الاغنياء) وعرب الدول غير النفطية (الفقراء). فالدول النفطية توظف عشرات الآلاف من الوافدين والعمال العرب الذين يشكلون عصب الحياة الاقتصادية في تلك الدول. وبالمقابل فان هؤلاء العمال والوافدين يحولون الى بلادهم سنويا مئات الملايين من الدولارات التي اصبحت تشكل بحد ذاتها شكلا من اشكال الدخل غير المنظور. وقد ادى ذلك الى عدة

ظواهر سلبية من بينها، هجرة الادمغة ونمو عادات استهلاكية سيئة نقلوها عن سلوك ابناء الدول الغنية بالنفط[١٢].

وبدأت حلقة الابتزاز تتسع عندما اخذت الدول النفطية تهدد بطرد هؤلاء العمال والوافدين واستبدالهم بقوى عاملة اكثر تدجينا وأرخص كلفة كالعمالة الآسيوية، في محاولة لممارسة شتى انواع الضغوط للحصول على مكاسب سياسية من الدول غير النفطية. وكانت ردود الفعل مقابل مثل هذه الضغوط هي محاولة الدول غير النفطية ممارسة الابتزاز المعاكس بالتهديد باستعمال هذه العمالة في ارباك وخلخلة النظام الاقتصادي والامني في الدول النفطية المعنية، الى درجة اصبح معها من الصعب كسر طوق هذه الحلقة المفرغة اليوم.

نتيجة لذلك فشل النفط في ان يكون اداة لأي مشروع وحدوي عربي، اكان سياسيا ام اجتماعيا ام تربويا. كما فشل في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الدول العربية غير النفطية وفي تحقيق التكامل الاقتصادي العربي المرجو. وطالما ان الوحدة العربية هي قرار سياسي، غير قابل للتطبيق الا بدعم من قوى سياسية ومن خلال زعامة عربية، فالاغراءات الاقتصادية مهما بدت مهمة، الا انها لن تكون عاملا حاسما لوحدها.

لذلك يبدو من الصعب التفكير بأن النفط كان او من الممكن ان يكون، عاملا من عوامل جمع الشمل العربي، او انه يوفر الحد الادنى من الاحتياجات الاساسية للامن القومي العربي، بصرف النظر عن الظروف الدولية والصراع السياسي العربي والطموح الاقتصادي.

واليوم، مع الانخفاض في العوائد النفطية وما نجم عن ذلك من تغيير في المناخ الاقتصادي العربي والدولي، فقد تنذر الامتعاضات المتبادلة بين عدد من الجماعات الخليجية المختلفة بفترة اضطراب سياسي وصدام اجتماعي. وهناك في الخليج ادراك شائع لحقيقة واضحة، انه ما لم يجر تبني سياسات تأخذ بالاعتبار النواحي الاقل نجاحا في عملية توازن التحديث الاقتصادي السابق، فان المضاعفات السياسية للاستمرار في المخطط الحالي يمكن ان تولد انفجارا ما.

ومن المرجح ان تتفاوت نتائج التراجع الاقتصادي في كل من أقطار الخليج، بنسبة نوعية اجراءات التقشف التي ستنفذ، ومدى تأثيرها على القوى الاقتصادية ـ الاجتماعية المختلفة، وما اذا كانت ستؤدي الى خيبة في الآمال والتوقعات. ولا شك ان الكثير سيعتمد على نوعية القيادة التي سيوفرها الحكام. وقد يكون من اثر الانكماش الاقتصادي توسيع الفجوة الاقتصادية وزيادة امكانيات الصدام الاجتماعي بين الاقلية التي استفادت مباشرة من العائدات النفطية في الماضي، والاغلبية التي كان انتفاعها بالثروة النفطية محدودا أكثر.

لهذه الاسباب قد تتلاشى الرقابة الذاتية التي فرضها جزء كبير من الخليجيين على انفسهم مقابل المنافع المادية التي اغرقتها عليهم الثروة النفطية، ليحل محلها الانتقاد والمعارضة. ومن الواضح ان الطبقات الوسطى المتنامية اخذت تشعر بالفعل بقدر أقل من الحرج في نقد الاسراف والفساد والمحسوبية المنهجية والسخية التي يعتمد عليها حكامها. كما ان الانفاق الطائل على الاسلحة، وانعدام الحد الادنى من الحريات السياسية، والمواقف الجوفاء المناصرة لفظيا فحسب للقضية الفلسطينية، والعلاقات الوثيقة مع الولايات المتحدة، تشكل كلها مصادر سخط كامن واضحة. وعلى الرغم من ذلك يجب الادراك انه ليست للطبقات الوسطى الخليجية مصلحة في تغيير جذري في الانظمة، لكنها ازاء تفاقم مظالمها بفعل التباطؤ الاقتصادي، فقد تصبح الآن اكثر صلابة في المطالبة بقسط اكبر من الثروة، وبدور اكبر في عملية صنع القرار السياسي، وذلك بالضبط، كي تحول دون الوقوع في فخ التغييرات الانقلابية وحماية الاضطرابات الثورية، حفاظا على مستقبلها الاقتصادي وحماية له.

٨

إعادة رسم الخريطة

ماذا يمكن ان يحدث لو اخذت دول الخليج بقبول فكرة اعادة رسم الخريطة السياسية للجزيرة العربية نتيجة، مثلا، لهبوط ايرادات النفط او زوالها، او قبولا بفكرة الغاء الحدود التي تركها الاستعمار البريطاني؟

لنتصور الاحتمالات التالية:

١ ـ **قطر** ستفقد اسباب الاستقلال ومبرراته بقدر ما ستكون قيود السيادة عبئا عليها. فمن دون حدود ولا نفط لن تكون الدوحة اكثر اهمية من الظهران. والعلاقة الوطيدة والقوية بين آل ثاني الاسرة الحاكمة في قطر وآل سعود الاسرة المالكة في السعودية، ستجعل من السهل على آل ثاني ان يقبلوا بزعامة آل سعود، وبالطريقة نفسها التي قبل بها شيوخ الجزيرة العربية حكم الملك عبد العزيز قبل نحو سبعين عاما. في هذه الحالة لا بد ان يبقى آل ثاني شيوخا لقطر كأمراء المناطق السعودية يمثلون الملك مع الاحتفاظ ببعض السلطات المحلية دون ان يكون لهم كيان عربي او دولي خارج اطار الدولة السعودية.

٢ ـ **البحرين** قلبها مع الكويت ومصالحها المالية مع المملكة العربية السعودية. وسوف يحزن الكويتيين فقدان البحرين. لكن مع اتمام بناء الجسر الجديد الذي سيربط البحرين بالسعودية، لن تعد البحرين جزيرة. فوجود الجسر سيؤدي الى تقوية الروابط الاقتصادية بين البلدين، الى درجة يصعب بعدها على البحرين اختيار بديل عن السعودية، خاصة وان البحرين التي لم تستفد كثيرا من الرخاء النفطي، لن تتأثر كثيرا من زواله. فشعب البحرين شعب نشيط استطاع منذ استقلاله عام

١٩٧١، ان يبني قواعد صناعات خفيفة الى جانب البنوك والفنادق ومرافق الخدمات الاخرى، التي ستبقى مفيدة، ان لم تكن ضرورية، للسعوديين. وعلى الرغم من الدور التاريخي الكبير الذي لعبته البحرين في الخليج العربي على مر العصور، وحكم آل خليفة الذي وطد عروبة البحرين على امتداد مئتي سنة، (وقد احتفلوا عام ١٩٨٣ بمرور قرنين على توليهم الحكم كثاني أقدم اسرة حاكمة باستمرار في العالم العربي)، فلا بد من ان يشملها اعادة رسم الخريطة السياسية. وستكون البحرين للسعودية كما هي «مكاو» للصين، أقليما من أقاليم المملكة قادر على تزويدها بخدمات لا تستطيع السعودية ان تقدمها لنفسها او تستغني عنها. وسيكون آل خليفة في البحرين اقرب الى آل سعود مما هم آل ثاني في قطر.

٣ ـ **دولة الامارات العربية المتحدة** تزول اسباب وجودها كدولة مستقلة، اذ انه من الصعب اساسا اعتبارها دولة قابلة للحياة. فمنذ ان اقيمت عام ١٩٧١، من تجمع سبع مشيخات صغيرة اختارت بريطانيا ان تدمجها ببعضها البعض، وهي تستعجل الرحيل من الخليج العربي، وعقد الدولة الاتحادية مهدد بالانفراط. فلم تكن الامارات دولة اتحادية الا بالاسم.

وحتى في فترة ازدهار النفط، لم تستطع الامارات ان تجد لنفسها مكانا على موائد العرب السياسية، ولا حتى في الساحة الدولية. ففشل الجهاز الحكومي الاتحادي، مثلا، في دفع رواتب موظفي الحكومة الاتحادية في الوقت المحدد شهرا بعد شهر، وفشل الدولة في دفع التزاماتها المالية الى معظم المنظمات العربية ومؤسسات العالم الثالث وغيرها، ما هي إلا أدلة أخرى على هشاشة البنية التنظيمية وتمزق هياكل الدولة الاتحادية من الداخل. فليس في دولة الامارات من ضمانة سوى رئيسها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، الذي اصبح اول رئيس للدولة الاتحادية من بين مجموعة شيوخ متساوين يعتمدون على الدعم المالي المباشر من ابو ظبي الغنية، ويعانون من

درجات متفاوتة من الغرور السياسي.

٤ ـ **سلطنة عمان** سيحتم عليها، كقوة ذات حقوق جغرافية وتاريخية واضحة، فيما كان يدعى حتى العقد الاخير بساحل عمان او الساحل المتصالح، ضم دولة الامارات واعادتها الى الوطن الام. فكل مشيخة في الامارات كانت تستخدم حتى عام ١٩٧١، كلمة «عماني» لوصف جنسية مواطنيها في كل جواز سفر كانت تصدره. فالعوامل الجيو ـ سياسية كانت وما زالت امرا مهما جدا بالنسبة لعمان. فالاراضي العمانية مفصولة بامارة الفجيرة في الشمال، مما ادى الى عزل شبه جزيرة مسندم عن باقي اراضي السلطنة. فالامارات بالنسبة لكثير من العمانيين ما هي الا دولة مصطنعة خلقت فقط لتتلاءم مع الرغبات والاهواء الاستعمارية. اضافة الى ان ثلث القوات المسلحة لدولة الامارات مؤلف حاليا من العمانيين، كما ان هناك عدداً كبيراً من العمانيين يعملون في ابو ظبي ودبي ويتنقلون في العطل والاعياد الى مسقط وصلالة. لذلك سيكون ضم دولة الامارات لعمان هو العملية الاكثر طبيعية، والوضع الاكثر ملاءمة للاحتمالات التي امامنا. وعلينا ان لا ننسى ان آل بوسعيد، الاسرة العمانية الحاكمة، هي اقدم اسرة حاكمة من دون انقطاع في العالم العربي (٢٥٠ سنة)، وان الاسر الحاكمة في الامارات (آل نهيان في ابو ظبي ـ آل مكتوم في دبي ـ القواسم في الشارقة ورأس الخيمة ـ آل نعيم في عجمان ـ آل المعلى في ام القيوين) كانوا حتى مرحلة قريبة من التاريخ اما رعايا لسلطان عمان او من المعتمدين على هباته المالية. وبالتالي قد يجدون انفسهم مرة اخرى منضوين تحت اللواء العماني. فمن المنطقي ان تصبح مشيخات دولة الامارات ولايات تابعة للسلطان، مع احتمال استثناء دبي لاسباب اقتصادية وتجارية، وابقائها كجيب شبه مستقل يلعب دورا شبيها بهونغ كونغ بالنسبة لعمان. وقد كانت عمان ولا زالت تطمح لان تلعب دورا اكبر في شؤون الخليج مما أهلته لها الظروف حتى الآن.

٥ ـ **الكويت** لها خيارات محدودة تعتمد على عدد من العوامل التي ستبرز ساعة اعادة رسم الخريطة السياسية للخليج . لكن خيارها الاساسي ، من منطلق الحرص على الذات ، سيكون الحفاظ على استقلالها . وهذا يتطلب تحييد العراق ، الدولة التي لها مطالب تاريخية في الكويت والتي حاولت ضمها بعد الاستقلال عام ١٩٦١ . لذلك من المصلحة الكويتية أن تبقى العراق مشغولة اما على الجبهة الايرانية أو على الجبهة السورية . في الوقت نفسه على الكويت المحافظة على دعم النظام الديموقراطي البرلماني ومظاهر الحريات الصحافية حفاظا على جبهتها الداخلية ، وبالتالي لا بد من اعادة النظر في حل مجلس الامة وتعطيل الحياة البرلمانية وفرض الرقابة على الصحف والغاء العملية الانتخابية اذا ارادت ان تبرر استمرار استقلالها وسيادتها . كذلك عليها استمالة الوافدين العرب الذين يشكلون حوالي ثلثي عدد السكان من خلال اعطائهم حقوق المواطنة المتساوية ، متخلصة من النظام شبه العنصري الذي أوجد درجتين من المواطنية ، تختلف الواحدة عن الأخرى في حقوقها وليس في واجباتها ، الاولى بالتأسيس والثانية بالتجنيس . ومتى أعطي اولئك الوافدون العرب حقوقا متساوية مع الكويتيين وشعروا بقدر أكبر من الأمان والانتماء الى الكويت الوطن ، فسوف يثبتون بأنهم حصن منيع للدفاع عنها وليسوا خطرا على أمنها القومي كما ينظر اليهم الآن . وكلما طال غياب الديموقراطية عن الكويت ، كلما أصبح استقلالها مهدداً وغير مبرر ، وكلما تساوى آل الصباح مع آل خليفة وآل ثاني .

٦ ـ **المملكة العربية السعودية**،ستكون أكبر حجما وأكثر تناسقا . فرياح التغيير التي ستهب عليها اثر انضمام كل من قطر والبحرين اليها ، سيكون لها أثرها الصحي وتأثيرها الاكيد ، في دفع البلاد باتجاه أكثر تحررا وانفتاحا مما هو عليه اليوم . وسوف تتوفر لدى السعودية نتيجة لذلك الطاقة البشرية والخدمات من البحرين ، والقليل من قطر . وسيسجل بذلك

للسعودية الفضل الاكبر لمساهمتها في توحيد تلك الاجزاء من الجزيرة العربيّة .

٧ ـ اما **مجلس التعاون الخليجي** كما نعرفه الآن ، فعليه ان يقبل بقص بعض من اجنحته ، بحيث لن يبقى نادي الرجل الغني . وبالتالي لا بد وان يفقد ميزة استعراض عضلاته المالية حيث لن يستطيع استخدامها بالطريقة نفسها والقوة نفسها التي تستخدم بها الآن . واذا اراد مجلس التعاون الخليجي أن يبقى كمنظمة اقليمية قابلة للنمو والاستمرار ، عليه أن يقبل عضوية اليمنين ـ الشمالي والجنوبي ـ كدولة موحدة أو كدولتين مستقلتين . انما الاهم من ذلك ، هو الترحيب بالعراق كدولة خليجية ، بعد أن أهملها ورفضها ردحا طويلا من الزمن . فوجود كل من السعودية وعمان واليمنين والكويت والعراق داخل مجلس التعاون ، سيعطيه صفة تمثيلية حقيقية لكل الجزيرة العربية والخليج ، وقوة أكبر لضمان أمنها القومي . ولعل المفاجأة تكمن مستقبلا ، في أن يجد مجلس التعاون بتشكيله الجديد انه مؤهل اكثر من سواه ليلعب دورا اساسيا وفعالا في أية مشاريع وحدوية عربية في المستقبل .

٩

وبداية حقبة

– وبداية حقبة

عند نهاية الحرب العالمية الاولى ، ساد الاعتقاد لدى المؤرخين بأن ثورة عظيمة بدأت أو هي على وشك أن تبدأ في العالم العربي ، ستحمل في طياتها تحولات جذرية بالغة الأهمية بالنسبة للمنطقة العربية ، لا بد وان يكون لها انعكاساتها على البشرية جمعاء . ولما جاءت الحرب العالمية الثانية ، عاد الاهتمام مجددا في الشؤون العربية ، الذي تمحور حول قضايا النفط والجواسيس والمتفجرات والارهاب واراقة الدماء . وكانت التوقعات السائدة من دمشق الى القاهرة ، ومن الرياض الى بغداد ، بأن غليانا ما سيأتي بالجحيم أو بالطوفان – أو بالثورة . ولم يغمر الطوفان الساحة السياسية العربية أكثر مما هو عليه الآن ، ولم يكن الجحيم على الابواب ، بل في داخلها . أما الثورة فقد مات قبلها انبياؤها المسلحون .

لكن هؤلاء المؤرخين صدقوا في افتراض واحد ، وهو أن اوضاع العالم العربي كانت ولا تزال وستبقى في حالة اضطراب مستمر ، من دون أي أمل بأن تفرز الامر العظيم الحاسم الذي كان من الممكن أن يعزز من شأن العرب ، بدلا من حالة الارتباك والفوضى الماثلة امامنا اليوم .

لقد تغيرت الاوضاع في العالم العربي ، وسوف تستمر في التغيير ، من غير ان يكون فيها وضع ثابت واحد . لكن أيا من هذه التغييرات التي حدثت أو يمكن أن تحدث ، لن تؤثر في مجرى التاريخ البشري . ذلك أن العالم العربي لا يزال في حالة فراغ خارج اطار التحالفات الدولية الكبرى ، يستوعب الاحداث ولا يمليها .

لهذه الاسباب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار الآثار العريضة المترتبة عن اعادة رسم الخريطة السياسية للجزيرة العربية . اذ كلنا يعرف مدى ارتباط الخليج العربي ، وبشكل مستمر ، في السياسة الغربية ،

الى درجة بات فيها تقريبا تابعا لنظام القوى الغربي . فالجزيرة العربية وفرت في الماضي وما زالت توفر الى اليوم ، ساحة صراع ملائمة للغرب ، حيث يتم التنافس فوقها بين الاوروبيين والاميركيين من دون أي مخاطر تذكر ، الى درجة ان سلامة الوحدة السياسية للخليج ومكانتها تتوقف فقط على ما تسمح به ارادة الدول الغربية .

فالمبادرات السياسية التي ولدت في المنطقة العربية أخذت دائما بعين الاعتبار ـ وأكثر من أي منطقة أخرى في العالم ـ ردود فعل العالم الخارجي . ونظام الشرق الأوسط السياسي بمجمله هو أكثر نظام سياسي وديبلوماسي مُدوَّل في العالم ، حيث ان كل الاطراف المعنية في اللعبة السياسية في الشرق الاوسط ، تقبله وتعترف به ، اكانت اطرافا داخلية أو خارجية ، اقليمية أو دولية ، فقيرة أو غنية ، تقدمية أو رجعية .

ومنذ نحو قرنين من الزمن تقريبا والعالم العربي ، أكثر من أي مكان آخر في العالم الثالث ، يرزح وبشكل مستمر تحت وطأة سياسات القوى العظمى ، مما ترك آثاره المميزة ، والمستمرة من جيل الى جيل ، على كل الممارسات والمواقف السياسية العربية . ولهذه الاسباب تظل الاشياء مرتبطة في العالم العربي عامة وفي الخليج خاصة ببعضها البعض ، الى درجة يسهل فيها صنع التحالفات ونقضها . وهذا مما يسهل عادة اقحام العالم الخارجي بمشاكل المنطقة حتى يتم تورطها وتصبح طرفا من اطراف النزاع . فالمسائل التي تبدو للوهلة الاولى محلية وثانوية ، تتخذ مع مرور الوقت أهمية دولية رئيسية. فالحدود الفاصلة بين ما هو محلي واقليمي او دولي في الشرق الاوسط ، هي دائما حدود غير واضحة .(١٣)

فالموقف الدولي تجاه المتغيرات الرئيسية المقترحة في الجزيرة العربية ، يتطلب فهماً لاسباب تبني الغرب ومساعدته في بناء النظم السياسية الحالية في الخليج . فتأييد الغرب ودعمه لاقامة كيانات سياسية صغيرة هو أمر اساسي ، اذا اراد هو الحفاظ على مصالحه في المنطقة . لذلك فان اقناع الغرب بقبول ادخال شكل من اشكال الدمج أو التوحيد بين الدول الخليجية يجب أن يضمن له هذه المصالح .

وهذا وحده كفيل بضمان استقرار الجزيرة العربية وحماية أمنها . وكفيل أيضاً بإعلان بداية حقبة جديدة .

ففي ظل منطقة آمنة ومستقرة ، على الغرب أن يتخلى نهائياً عن أي مفهوم من مفاهيم التدخل العسكري ، حيث من الممكن تنفيذ مشاريع يستفيد منها الغرب لتطوير الجزيرة العربية سياسيا ، وتنميتها اقتصاديا ، بقدر ما سيزيل ذلك عن كاهل الغرب أية اعباء أو التزامات سياسية أو عسكرية أو اقتصادية ، قصيرة أو طويلة الامد ، قد ترهقه . فلا بد من أن يكون التعامل مع أربع أو خمس دول كبيرة وقوية أكثر فائدة من التعامل مع تسع أو عشر دول صغيرة وضعيفة .

واذا كان من الصعب أن تفرض أية قوة سياسية ارادتها على المنطقة ، مهما علا باعها ، سواء اكانت قوة عظمى خارجية أو قوة اقليمية ، فان من الصعب عليها ايضا أن تنفرد في تغيير مجرى الاحداث . لان هذا يتطلب منها أن تجيء بمتغيرات – ان جاءت – يجب ان تصاحبها مفاهيم جديدة للعلمانية والليبيرالية والحريات الفردية .

كل هذا يذكرنا بالحكمة القديمة : « **لو كنت اعلم بالغيب لفعلت خيرا كثيرا** » .

هل فات الآوان ؟.

هذه الدراسة

هذه الدراسة هي حصيلة محاضرتين بالانكليزية :

الأولى القيت في مركز الدراسات العربية ـ لندن في ٢٦ حزيران (يونيو) ١٩٨٥ ، بعنوان : « عرب بلا نفط ... نظرة مستقبلية » .

والثانية القيت في ندوة مركز دراسات الخليج العربي في جامعة اكستر (انكلترا) ، بعنوان : « القومية العربية والخليج » ، في ١٢ تموز (يوليو) ١٩٨٦ .



١) The Economist, June 6th, 1970

٢) ابراهيم خلف العبيدي، تاريخ الحركة الوطنية في البحرين (١٩١٤ ـ ١٩٧١)، بغداد، ١٩٧٣.

٣) Fred Halliday, *Arabia Without Sultans,* Penguin, London 1974.

٤) George Antonius, *The Arab Awakening,* Hamish Hamilton, London 1938.

٥) Walter Z. Laqueur, *Communism & Nationalism in the Middle East* Routledge & Kegan Paul, London 1956.

٦) Elizabeth Monroe, *Britain's Moment in the Middle East (1914 – 1956)'* Chatto & Windus, London 1963.

٧) «حاليات»، رقم ٣٥ ـ بيروت ١٩٨٦.

٨) Valerie York and Louis Turner, *European Interests and Gulf Oil* Policy Studies Institute & Royal Institute of International Affairs, Gower, London 1986

٩) ـ راجع المصدر رقم ٥.

١٠) رياض نجيب الريّس، «صراع الواحات والنفط» ـ (هموم الخليج العربي بين ١٩٦٨ ـ ١٩٧١) النهار ـ الخدمات الصحافية ـ بيروت ١٩٧٣.

١١) الدكتور محمود عبد الفضيل، «النفط والوحدة العربية» ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ١٩٨٠.

١٢) جامعة الدول العربية ـ الادارة العامة للشؤون الاقتصادية ـ «نحو عمل اقتصادي عربي مشترك» ـ سلسلة دراسات ووثائق اقتصادية ـ تونس ١٩٨٠.

١٣) L. Carl Brown ,*International Politics and the Middle East,* I.B. Tauris & Co. Ltd, London 1984.

رياض نجيب الريّس

المؤلفات الجديدة

قبل ان تبهت الالوان

ربع قرن من الكتابة الصحافية

على امتداد ٢٥ سنة من ممارسة العمل الصحافي، جمع رياض نجيب الريس في هذا الكتاب مختارات من كتاباته الصحافية، في كل المواضيع التي خاض غمارها، ومن كل الامكنة التي كتب منها، التي تشكل بحد ذاتها مرآة كاملة لجيل من الصحافيين العرب، الذين عايشوا العصر الذهبي للصحافة العربية في لبنان، كما عاصروا عهد الصحافة العربية المهاجرة.

و«قبل ان تبهت الالوان» كتاب فيه من الذكريات والاراء والاشخاص والاماكن ما يجعله جديرا بالقراءة والاقتناء.

حوار مع التاريخ

احاديث مع شخصيات عربية من الماضي

يحاور هذا الكتاب شخصيات عربية من الماضي، تبدأ بالملك عبد العزيز آل سعود، وتمر بباقي الزعماء العرب من الملك عبد الله الى الحاج امين الحسيني الى اميل اده الى فارس الخوري الى ناجي السويدي الى طه حسين الى لطفي السيد وغيرهم وغيرهم.

ويعتمد المؤلف في هذا المجال على كتاب اصدره الكاتب الانكليزي روم لانداو عام ١٩٣٦ اثر رحلة قام بها الى العالم العربي وقابل فيها كل هؤلاء القادة.

ويدعو الكتاب الى وقفة تأمل ومراجعة مع انفسنا ومع التاريخ: التأمل في المواقف القومية والوحدوية التي كنا ندعو اليها، ومراجعة تاريخ عصر التشرذم الاقليمي والتمزق الطائفي الذي نعيشه اليوم.

المسيحيون والعروبة

مناقشة في المارونية السياسية والقومية العربية

يفتح رياض نجيب الريس في هذا الكتاب باب مناقشة عروبة المسيحيين وهوية اللبنانيين على مصراعيه، من خلال مناقشة مجموعة من الكتاب والسياسيين المسيحيين اللبنانيين الذين اعادوا الجدل حول الوجود المسيحي والكيان اللبناني خلال سنوات الحرب الاهلية

اللبنانية.

ويناقش المؤلف ظاهرة المارونية السياسية من مفهوم القومية العربية والوحدة العربية، في عصر اصبح التبشير بهما عملا محفوفا بالمخاطر. ويدعو الكتاب بشكل مباشر الى التقاء صفوة الاراء من على كل المنابر، ومهما تعددت، الى العمل الفكري الراقي بكل اجتهاداته واحتمالات الخطأ والصواب فيه، لعله يمهد لعودة الروح الى الفكر القومي العربي لتكون بداية التنور ونهاية النفق المظلم الذي يمر به العالم العربي اليوم.

——●——

قضايا خاسرة

الاقليات القومية في الوطن العربي

القضايا الخاسرة في العالم العربي كثيرة وكتب التاريخ مليئة باحداث الثورات المهزومة والمناضلين المتعبين. وهذا الكتاب يعالج مجموعة من القضايا «الخاسرة» المحيطة بحزام القضية العربية الاساسية والتي تشكل انعكاسا مباشرا لها وعليها، وهي قضايا الاقليات القومية في الوطن العربي.

ويتناول الكتاب قضايا: بلوشستان، كردستان، عربستان، ارمينيا، الاقليات في ايران، ناهيك بمجموعة من القضايا الاخرى الهامة والمتعلقة بهذا الموضوع الخطير الذي يطرح للمرة الاولى من قبل كاتب عربي بهذا الوضوح وبهذه الصراحة.

——●——

جواسيس العرب

صراع المخابرات الاجنبية في العالم العربي

كتاب يروي قصة صراع المخابرات الاجنبية في العالم العربي بين ١٨٩٠ و١٩٢٦، عن طريق مجموعة من الاشخاص الذين جاءوا الى سورية ولبنان والعراق وفلسطين والجزيرة العربية عند نهاية القرن الماضي وافتتحوا لعبة الامم في بلادنا.

والكتاب ـ الذي يعتمد على مجموعة من المؤلفات الانكليزية التي صدرت مؤخرا والوثائق البريطانية التي افرج عنها ـ ما هو الا حكاية هؤلاء الاشخاص من انكليز وفرنسيين والمان ونمساويين وروس، والادوار التي قاموا بها كجزء من صراع الدول الاوروبية الكبرى للسيطرة على المشرق العربي.

ويتعامل المؤلف في سرد قصة هؤلاء الاشخاص التاريخيين كما يتعامل اي مؤلف مع حبكة الرواية البوليسية، مع فارق بسيط ان كل ما فيها حقائق تاريخية محققة ومثبتة. وهذه القصة تتناقض في احيان كثيرة مع ما عرفه العرب حتى الان عن هذه الفترة كما انها تقلب كثيرا من المعطيات والمسلمات التاريخية •

——●——

سلسلة قضايا راهنة

الخليج العربي ورياح التغيير

دراسة تبحث في مستقبل القومية العربية والوحدة والديموقراطية في الخليج العربي منذ أيام الحماية البريطانية الى اعلان الاستقلال وصولا الى قيام مجلس التعاون الخليجي.

وتعالج هذه الدراسة دور المثقفين الخليجيين والنخبة السياسية الحاكمة وتأثير الحرب العراقية ـ الايرانية وانعكاسات التيّار الأصولي الاسلامي على الساحة الخليجية والاحتمالات المتوقعة للخريطة السياسية في الخليج مع نضوب النفط.

£ 6.00 net
in UK only

ISBN 1 869844 8 15